الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كليـة: العلـوم الاقتصـادية والتجاريـة وعلـوم التسيير

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم: .....

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

دور التمويل الاسلامي في دعم وتفعيل الاستثمار في الجزائر - دراسة حالة بنك السلام الجزائري فرع المسيلة-

من إعداد الطلبة:

- بلعمري يوسف
- زموري منير

لجنة المناقشة:

.....	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	رئيسا
د.بوخرص عبد الحفيظ	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مشرفا ومقررا
.....	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2020-2021

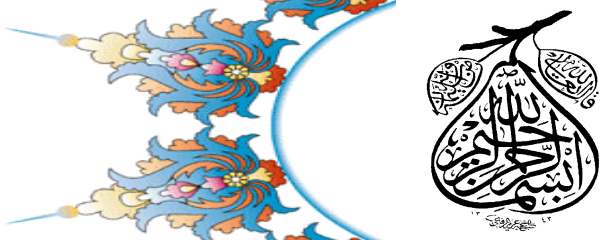

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَاباً وَخَيْرٌ أَمَلاً﴾

سورة الكهف الآية:(46)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: .....

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: زموري منير المولود(ة) بتاريخ: 1993/05/15 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 234234043 الصادرة بتاريخ: 2018/09/24 عن: بلدية المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: إقتصاد نقدي و بنكي خلال السنة الجامعية:

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: دور التمويل الإسلامي في دعم و تفعيل الإستثمار في الجزائر دراسة حالة بنك السلام

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 20/06/2021

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: بلعربي يوسف المولود(ة) بتاريخ: 1998/09/15 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 200391922 الصادرة بتاريخ: 2016/11/21 عن: المعاضيد

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد مقدي وبنكي خلال السنة الجامعية: 2020/2021

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: دور التمويل الإسلامي في دعم وتفعيل الاستثمار في الجزائر دراسة حالة بنك السلام بالمسيلة

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/06/20

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

رقم: ...../...../.....

المسيلة في: 2021/04/27

إلى السيد: مدير مصرف السلام الجزائر
فرع المسيلة

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التربص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعدادمذكرات التخرج ، التي تدخل ضمن متطلبات نيل **شهادة الماستر في شعبة:** العلوم الاقتصادية **تخصص:** اقتصاد نقدي وبنكي

فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء تربصهم الميداني بمؤسستكم.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ ر.س	الإمضاء
01	يوسف بلعربي	161635109812	200324922	
02	منير زموري	201535093138	203423043	

عنوان المذكرة: دور التمويل الإسلامي في دعم وتفعيل الاستثمار في الجزائر (دراسة حالة بنك السلام) المسيلة

المشرف(الاسم و اللقب و الإمضاء)	هيئة التربص (الإمضاء والختم)	رئيس القسم(الإمضاءوالختم)
نوخ حمد حيد الحفيظ	مصرف السلام - الجزائر فرع المسيلة 02801 إبراهيم بن الصديق مدير فرع المسيلة AM BANK - ALGERIA	جامعة محمد بوضياف المسيلة ★ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ★ نائب رئيس قسم العلوم الاقتصادية المكلف بالتدريس والتطلبة في التدرج

شكر وتقدير

أشكر الله عز وجل والحمد لله العلي العظيم الذي وفقني وأعانني على اتمام هذا العمل المتواضع

يشرفنا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير والاحترام إلى كل الأساتذة وعلى رأسهم الاستاذ الكريم "بوخرص عبد الحفيظ "على قبوله الاشراف علينا وتوجيهاته القيمة اسأل الله ان يسدد خطاه ويطيل في عمره

ونتقدم كذلك بالشكر الجزيل إلى مدير مصرف السلام بنك الصديق ابراهيم

ونتقدم بخالص الشكر والتقدير الى طالب الدكتوراه بوسعدية مسعود الذي افادني بتوجيهاته ولكافة طاقم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التجارية

الذي افادني بتوجيهاته

إهـــــــداء

أهدي عملي هذا ال منبع الصبر والقوة والعزيمة، الى من سخر حياته وتعب من أجلنا لنرتاح ومن أجل أن نسير في طريق النجاح، إلى سندي ورفيق دربي في هذه الحياة، مصدر فخري واعتزازي، الى من غرس فينا حب التعلم والكفاح، الى من أحمل اسمه بكل افتخار " أبي الغالي يزيد " أطال الله في عمره

الى منبع الحنان والعطاء، الى التي حملتني وهنا على وهن وغمرتني بحنانها، الى التي عانت وقاست وصبرت وسهرت وتعبت من أجلنا "أمي الحبيبة والغالية صليحة" أطال الله في عمرها .

الى التي مهما فعلت وقلت لن أوفيهما حقهما ولن أرد لهما فضلهما الأبدي.

الى إخوتي وأخواتي الأعزاء حفظهم الله وزادهم نجاحا

الى كل الأهل والأقارب

الى كل أساتذتي الكرام في كلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وأخص بالذكر الأستاذ

بوخرص عبد الحفيظ

إلى جميع زملائي وأصدقائي

بلعمري يوسف

إهـــــداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدة الكريمة أطال الله في عمرها

وإلى الوالد الكريم رحم الله

وإلى العائلة الكريمة

زموري منير

فهرس المحتويات

فهرس الموضوعات:

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	
الاهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الاشكال والجداول	
مقدمة	أ– و
الفصل الأول :الإطار النظري للإستثمار	
تمهيد:	8
المبحث الأول: مفاهيم حول الاستثمار	9
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأهميته	9
المطلب الثاني: أنواع الاستثمار	11
المطلب الثالث: أهداف الاستثمار ومحدداته	14
المطلب الرابع: مجالات الاستثمار	16
المبحث الثاني: نظريات الاستثمار	18
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية	18
المطلب الثاني: النظرية الكينزية:	20
المطلب الثالث: النظرية النيوكلاسيكية	22
خلاصة:	25
الفصل الثاني :دور البنوك الإسلامية في تمويل الإستثمار	
تمهيد:	27
المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية	28

المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية ونشأتها	28
المطلب الثاني: خصائص وأهمية البنوك الإسلامية	30
المطلب الثالث: أهداف ووظائف البنوك الإسلامية	32
المطلب الرابع: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية	35
المبحث الثاني: صيغ تمويل الاستثمارات في البنوك الإسلامية	40
المطلب الأول: المشاركة	40
المطلب الثاني: المضاربة	42
المطلب الثاني: صيغ أخرى للتمويل	45
خلاصة:	50
الفصل الثالث:دراسة تحليلة لبنك السلام الجزائري فرع المسيلة من 2015-2018	
تمهيد:	51
المبحث الأول: ماهية بنك السلام الجزائري	52
المطلب الأول: تعريف مصرف السلام الجزائر	52
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك السلام الجزائري	54
المطلب الثالث: موارد بنك السلام –الجزائر	57
المبحث الثاني: الصيغ التمويلية المطبقة لبنك السلام الجزائري خلال السنوات 2015 إلى 2018	60
المطلب الأول: تطور التمويل بصيغة الإيجارة و المضاربة	60
المطلب الثاني: تطور التمويل بصيغة المشاركة و المرابحة	64
المطلب الثالث: تطور التمويل بصيغة الاستصناع	68
خلاصة الفصل	71
الخاتمة:	73
قائمة المصادر و المراجع	78
ملخص	

قائمة الجداول والاشكال

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	**رسم بياني يوضح نظريات الاستثمار**	**24**
02	**رسم بياني يوضح هيكل تنظيمي لبنك السلام الجزائري**	**55**
03	**رسم بياني يوضح تطور صيغة الإجارة لدى بنك السلام الجزائري للفترة 2015-2018**	**24**
04	**رسم بياني يوضح تطور التمويل بصيغة المضاربة لدى بنك السلام الجزائري خلال (2015-2018)**	**55**
05	**رسم بياني يوضح تطور صيغة المشاركة لدى بنك السلام الجزائري**	**61**
06	**رسم بياني يتوضح تطور صيغة المرابحة لدى بنك السلام الجزائري (2015-2018)**	**63**
07	**رسم بياني يوضح تطو رصيغة الاستصناع لدى بنك السلام الجزائري خلال الفترة (2015-2018)**	**66**

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يوضح تطور موارد البنك الذاتية (حقوق المساهمين) لبنك السلام الجزائري (2015-2018)	59
02	يمثل تطور ودائع بنك السلام الجزائري من (2015 إلى 2018)	61
03	يوضح تطور التمويل بصيغة الإجارة لدى بنك السلام الجزائري خلال (2015 إلى 2018):	63
04	يوضح تطور التمويل بصيغة المضاربة لدى بنك السلام الجزائري خلال (2015-2018)	65
05	يوضح تطور التمويل بصيغة المشاركة لدى بنك السلام الجزائري خلال (2015 إلى 2018).	67
07	يوضح تطور التمويل بصيغة المرابحة لدى بنك السلام الجزائري خلال (2015 إلى 2018)	69

مقدمـــــة

مقدمة:

تلعب عملية التمويل دورا هاما في الحياة الاقتصادية فهي الشريان الحيوي، الذي يمد قطاع الاقتصادي بمختلف وحداته و مؤسساته بالأموال اللازمة للقيام بعملية الاستثمار و دفع عجلة الاقتصاد.

وتعد البنوك الإسلامية هيئات مالية تزاول الأعمال المصرفية الاستثمارية و تعتبر إحدى مكونات النظام الاقتصادي و تستمد البنوك الإسلامية أسسها و مبادئها من العقيدة الإسلامية التي تحرم التعامل بالربا أخذا أو عطاءا و هذا ما جعلها تصنف من أهم المؤسسات التي ظهرت في الدول الإسلامية.

فالبنوك الإسلامية تستخدم مجموعة من الطرق التمويلية التي ستؤثر بشكل على تحديد الأرباح المحققة في ظل استخدمها و على اعتبار أن البنوك الإسلامية مؤسسات مالية تستهدف تقوية مركزها المالي من خلال تعظيم الأرباح، كما تحتل عملية التمويل مكانة هامة في الحياة الاقتصادية و هذا كونها عدة القطاع الاقتصادي بمختلف الأموال اللازمة للقيام عملية الاستثمار و تحقيق التنمية.

وتلعب البنوك و الأسواق المالية دور الريادة في هذا المجال و لكن بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 أثبتت هذه الأخيرة محدوديتها و هذا كون ما تقدمه من منتجات مالية تتميز بمخاطر عالية.

التمويل الإسلامي عن طريق فتح شبابيك على مستوى البنوك العمومية تتعامل بصيغ التمويل الإسلامي الذي من المفروض أن تلعبه البنوك في الحياة الاقتصادية و عليه فإن البنوك الإسلامية دورا فعالا في عجلة التنمية الاقتصادية و في طرح صيغ تمويلية بإمكانية توليد أقصى الأرباح الممكنة كما تؤدي إلى سهولة المزج في عناصر الإنتاج في صور متعددة من مضاربة، مشاركة، مرابحة، استصناع...الخ.

الأمر الذي يؤدي إلى اتجاه الأموال المكنزة أو المدخرة إلى استثمار في تلك الأنشطة التي تصبح قنوات جذب ومحفزات استثمارية هامة التي تناسب البنوك الإسلامية.

مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

إشكالية الدراسة:

ما مدى مساهمة التمويل الإسلامي في دعم و تنشيط الاستثمار في الجزائر؟

و من خلال الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى مساهمة التمويل الإسلامي ببنك السلام الجزائري في تمويل مختلف الاستثمارات؟
2. ما هي أهم صيغ التمويل التي تعتمدها البنوك الإسلامية؟
3. ما هي مصادر التمويل في الاقتصاد الإسلامي؟

من أجل حصر الموضوع و الإجابة عن الإشكالية الرئيسية و الأسئلة الفرعية يمكن طرح الفرضيات التالية:

فرضيات الدراسة:

- يساهم التمويل الإسلامي في دعم و تنشيط الاستثمار في الجزائر و ذلك من ما يقدمه من صيغ تتماشى و مختلف أنماط الاستثمار.
- تعتبر مساهمة التمويل الإسلامي في تمويل مختلف الاستثمارات بالجزائر جد ضئيلة مقارنة بالتمويلات الربوية.
- أهم صيغ التمويل التي تعتمدها البنوك الإسلامية هي المشاركة المضارب، المرابحة، السلم، الاستضاع.

- مصادر التمويل في الاقتصاد الإسلامي هي البنوك و شركات التأمين و الأسواق المالية.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة من خلال النقاط التالية:

1. يستد البحث أهميته من أهمية عملية التمويل التي تلعب دورا هاما في الحياة الاقتصادية و تحقيق التنمية و دفع عجلة الاقتصاد نحو الأمام.
2. تكمن أهمية البحث في أهمية الاستثمارات و ترقيتها في اقتصاد دولة ما و كون الاستثمار في الجزائر.
3. تكمن أهمية البحث في ضرورة مسايرة النظام البنكي الجزائري لمختلف التطورات و تبني التمويل الإسلامي كونه أنه أصبح محل اهتمام العديد من الدول.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على دور البنوك الإسلامية في تمويل الاستثمار.
2. إبراز الدور الكبير الذي تلعبه البنوك الإسلامية في محيط تسيطر عليه البنوك الربوية.
3. الوقوف على واقع الاستثمار الخاص بالجزائر الممول لبنك السلام الجزائري.
4. التعرف عن صيغ تمويل الاستثمارات.

أسباب اختبار الموضوع:

يمكن تلخيص الدوافع التي أدت إلى اختبار هذا الموضوع في النقاط التالية:

1. الرغبة في دراسة الموضوع، كونه يتماشى و التخصص المدروس.
2. كون الموضوع محل دراسة من المواضيع المطروحة حديثا على الساحة الاقتصادية.
3. الرغبة في التعمق في الموضوع و الاستفادة منه في الحياة العلمية و العملية.

4. محاولة الوقوف على واقع عمل المصارف الإسلامية في الجزائر.

منهجية الدراسة:

من أجل دراسة إشكالية موضوع الدراسة و الإجابة على الأسئلة المطروحة و إثبات أو نفي الفرضيات المعتمدة في الدراسة يتعين علينا اتباع المنهج الوصفي التحليلي لفهم و شرح مختلف عمليات الاستثمار و تبيان التمويلات الإسلامية على الاستثمار.

كما سنقوم بإسقاط الجانب النظري على الواقع العملي و هذا من خلال تدعيم الجزء النظري من الدراسة بجزء تطبيقي، يتمثل في دراسة حالة الجزائر و تسليط الضوء على مدى تطبيق صيغ التمويل الإسلامي في تمويل الاستثمار.

الدراسات السابقة:

دراسة رانيا فراح بعنوان "دور التمويل الإسلامي في دعم و تفعيل الاستثمار في الجزائر – دراسة حالة بنك البركة" مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2019، و تدور إشكالية البحث حول ما مدى مساهمة التمويل الإسلامي في دعم و ترقية قطاع الاستثمار في الجزائر، و هدفت الدراسة إلى الوقوف على اهم أبعاد النظرية لعملية تمويل البنوك التجارية للاستثمارات، وكذا الأساليب التي تعتمدها هذه البنوك سواء كانت هذه البنوك التقليدية أو الإسلامية.

و قد توصل الباحث إلى بعض التوصيات نذكر منها:

- ضرورة تنوع منتجات الهندسة المالية الإسلامية تنوعا واسعا، تتمثل في المنتجات التمويلية (العقود المالية المركبة)، الصكوك الإسلامية و المشتقات الإسلامية المالية.
- هناك ضرورة مالية و حاجة مصرفية إسلامية لإنشاء سوق مالي إسلامي و سوق نقدية إسلامية نظرا لما توفر من حلول في سد حاجيات البنوك الإسلامية من التمويل

القصير الأجل، و تخفيض المخاطر السوقية للمنتجات المتداولة فيه نتيجة زيادة عدد المتعاملين.

دراسة ميلود بن مسعودة بعنوان "معايير تمويل الاستثمار في البنوك الإسلامية" رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الإسلامية جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، تدور إشكالية البحث: ما هي المعايير و الأسس التي تستند إليها البنوك الإسلامية عند اتخاذها القرارات التمويلية و الاستثمارية؟ و ما مدى فعاليتها الاقتصادية؟ و هدف الدراسة إلى تحديد طبيعة معايير التمويل و الاستثمار القائمة على سلامة المشروعات الاستثمارية من كل جوانبها و قد توصل الباحث إلى بعض التوصيات نذكر منها:

- العمل على تطوير و إعادة صياغة معايير للتمويل و الاستثمار خاصة البنوك الإسلامية تتناسب مع طبيعتها و الصيغ التي تستخدمها و الأهداف التي تعمل على تحقيقها.
- الاستجابة لمبدأ الأوليات الإسلامية الذي يفرض على البنوك الإسلامية ضرورة مراعاتها عند إجراء عملياتها التمويلية و الاستثمارية و الالتزام بالتدرج الهرمي للضروريات تقر الحاجيات و بعد ذلك التحسينات عند تخصيص البنك لعملياته و موارده.

دراسة ركيبي كريمة غماري حفيظة، بعنوان "صيغ التمويل في البنوك الإسلامية" دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة تيزي وزو، مذكرة مساتر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة أكلي محند أو الحاج البويرة، 2015، وتدور إشكالية البحث ما هي صيغ التمويل التي تعتمدها البنوك الإسلامية في تعاملاتها المصرفية في ظل النظام المالي وهدفها الدراسة إلى الإحاطة بأهم جوانب البنوك الإسلامية من أجل التعرف عليها أكثر من حيث الاستثمار الأموال و قد توصل الباحث إلى بعض التوصيات نذكر منها:

- على المصارف الإسلامية استنباط المناهج العلمية في اختيار المتعاملين معها وفقا لأساليبها الاستثمارية الجديدة.
- التعاون بين المصارف الإسلامية لأجل إنشاء المشروعات الاستثمارية المشتركة على نطاق الدول الإسلامية لما ذلك مطن أثر في تحقيق التكامل الاقتصادي بين هذه الدول.

هيكل الدراسة:

من خلال المنهجية المتبعة ارتأينا تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار

ويضم بدوره مبحثين اختص الأول حول مفاهيم عامة حول الاستثمار أما الثاني فقد تناول نظريات الاستثمار.

الفصل الثاني: دور البنوك الإسلامية في تمويل الاستثمار

ويضم بدوره مبحثين الأول حول ماهية البنوك الإسلامية أما الثاني حول صيغ تمويل الاستثمارات في البنوك الإسلامية.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لبنك السلام الجزائر من 2015 إلى 2018

ويضع بدوره مبحثين الأول ماهية بنك السلام الجزائري أما الثاني الصيغ التمويلية المطبقة ببنك السلام الجزائر خلال السنوات 2015 إلى 2018.

صعوبات الدراسة:

1. صعوبة الحصول على بعض المعلومات من البنك.
2. الظروف التي شهدها العالم المتمثلة في جائحة "كورونا" التي كانت العائق الأكبر في إنجاز هذا البحث فلقد جعلت من إنجازه مهمة صعبة.

الفصل الأول

الإطار النظري للاستثمار

تمهيد:

للاستثمار دور مهم ورائد في اقتصاديات الدول مما يجعله يلقى اهتمام كبير من قبل الباحثين الاقتصاديين لمساهمته في دور التطور والنمو الاقتصادي وتحقيق قيمة مضافة عالية في الدول التي تحظى باستثمارات متعددة في شتى المجالات.

ومن خلال هذا الفصل سوف نلقي الضوء على كل ما يتعلق بالاستثمار ونظرياته، وعليه إرتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى مبحثيين:

- **المبحث الأول:** مفاهيم عامة حول الاستثمار.
- **المبحث الثاني:** نظريات الاستثمار.

المبحث الأول: مفاهيم حول الاستثمار

يعد الاستثمار أحد أهم المواضيع الاقتصادية التي تعرف نقاشًا واسعًا وتباينًا في تحديد مفاهيمه، كما أنه يدي دورا مهما في توسيع القاعدة الإنتاجية من خلال تحديد معدل تراكم رأس المال' لذا فهو يعتبر أهم المتغيرات الاقتصادية التي تحقق التنمية الاقتصادية، وفي ما يلي سنتطرق إلى مفهوم الاستثمار، أنواعه، أهميته، أهدافه، مجالاته

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأهميته

أولا: مفهوم الاستثمار:

أولى الكثير من الباحثين عناية كبيرة لدراسة الجوانب النظرية للاستثمار، وفي إطار تعريفه توجد عدة مفاهيم نذكر من بينها:

التعريف الأول: يعرف على أنه " عملية هادفة لتكوين الرأسمال أو الزيادة في ذلك الرأي المال"[1] .

التعريف الثاني: يعرف أيضا على أنه " التوظيف المنتج لرأس المال، أو توجيه المدخرات نحو إستخدامات تؤدي إلى إشباع حاجات اقتصادية"[2].

التعريف الثالث: يعرف أيضا بأنه " التضحية بإستهلاك حالي في سبيل إستهلاك مستقبلي غير أكيد في ظروف غير مؤكدة"[3].

التعريف الرابع: هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح، وقد يكون الاستثمار في شكل مادي أو غير مادي، حيث يتوفر لدى الأفراد استثمارات على شكل

---

[1]–قادري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية، التحكيم التجاري، ضمان الاستثمارات،ط2،دارهومة، الجزائر،2006،ص11.

[2]–فرحات غول، مدخل إلى الاقتصاد، دار الخلدونية،الجزائر،2017.ص175.

[3]–حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2013،ص6.

مادي ملموس مثل الأراضي، البنايات...إلخ، وكذلك على شكل غير مادي مثل: النقود، الودائع تحت الطلب، الودائع لأجل...إلخ[1].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأنه يقصد بالاستثمار توظيف وتخصيص رؤوس أموال في مشاريع استثمارية سواء كانت توسيعية أو جديدة ويمكن الهدف من ذلك الحصول على مداخيل جديدة.

ثانيا: أهمية الاستثمار

للاستثمار أهمية ودور كبير في تحريك النشاط الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى استراتيجية الاستثمار التي لها أبعاد اقتصادية على المدى الطويل، ويمكننا أن نحدد أهميته في النقاط التالية:

-يعد المحرك الأساسي والعامل الرئيسي للتنمية والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وله بعد ونظرة مستقبلية على المدى الطويل ومنفعة شبهه دائمة.

-الاستثمار يخلق أساسيات التنمية، حيث أن ندرة رأس المال والاستثمار يؤثر في التنمية، وكذلك يؤثر على عوامل الإنتاج الأخرى، وللإسراع في التنمية لابد أن تواكبه زيادة الاستثمارات، واستغلال الطاقات والإمكانيات المتاحة للجميع أحسن استغلال[2].

-له أهمية حيوية بإعتباره عماد التنمية والنمو الاقتصادي من خلال مساهمته المتعددة على الصعيدين الاقتصادي والإجتماعي في زيادة الطاقة الإنتاجية والثروة الوطنية التي تسمح بتحسين المستوى المعيشي للأفراد وتوفير مناصب عمل وتقليص.

-حدة الآثار السلبية للبطالة.

-يساهم في زيادة الإنتاج الوطني وبالتالي تقليص فاتورة الإستيراد، والحد من التبعية للخرج كما يساهم في توطين وتطوير التكنولوجيا.

---

[1]–حسيبة عليوات، يوسف قاشي، سياسة الاستثمارات في الجزائر، دراسة تحليلية تقيمية، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، العدد 2، جامعة البويرة، 2020، ص275.

[2]–صلاح الدين شريط، دور صناديق الاستثمار في سوق الاوراق المالية، دراسة تجربة جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 45.

-تحصيل العملة الصعبة من خلال تصدير الإنتاج الوطني خارج الوطن بالإضافة إلى مساهمته في تطوير البنية التحتية للاقتصاد الوطني، وتراكم الرأسمالي الذي هو ركيزة النمو الاقتصادي.

-يساهم في تحقيق الأمن الاقتصادي وبالتالي تعزيز الأمن الإجتماعي والسياسي للوطن[1] .

وبالتالي فإن الاستثمار مهم للمؤسسة كوحدة اقتصادية، بحيث يعتبر سر وجودها وعامل إستمرارها وتطورها وهذا على المستوى الجزئي، كما يعتبر عماد التنمية، والنمو الاقتصادي الوطني على المستوى الكلي اذا نجد أن الدول تسعى جاهدة لجذب وتطوير وترقية الاستثمارات.

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار

تصنف الاستثمارات وفقا للعديد من المعايير منها معيار المدة، معيار طبيعة الأثر، معيار الهدف أو الغرض، وحسب النطاق الجغرافي.

1- **من حيث المدة الزمنية:** تصنف الاستثمارات من حيث المدة الزمنية إلى مايلي:

-**استثمار قصير الأجل:** وهو الاستثمار الذي يتم في فترة لا تتعدى السنة[2]،و هو يتمثل في الأوراق المالية التي تأخذ شكل أوذونات الخزينة القبولات البنكية،، أو شكل شهادات الإبداع[3].

-**استثمار متوسط الأجل:** هو الاستثمار الذي يتم في فترة بين السنة وخمس سنوات،[4] وهو يكمل الأهداف الاستراتيجية التي يحددها المستثمر(دولة، مؤسسة أو فرد)[5] .

---

[1]-فيصل بوطيبة، مدخل لعلم الاقتصاد، جسور، للنشر والتوزيع،ط1، الجزائر، 2017، ص ص 154-155.

[2]-فيصل بوطيبة، مرجع سايق،ص156.

[3]-حميدي الشريف، دور الوكالة الوطنية، لتطوير الاستثمار في دعم وتطوير الاستثمار المحلي، دراسة حالة ولاية المسيلة، (2010-2018)، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة إسترتيجية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019،ص7.

[4]-فيصل بوطيبة، مرجع سابق، ص156.

[5]-حمدي الشريف، مرجع سابق،ص7.

-**استثمار طويل الأجل:** هو الاستثمار الذي يمتد لفترة تزيد عن الخمس سنوات[1]، ويؤثر هذا الاستثمار بشكل كبير على المستثمر بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة، فهو يتطلب رؤوس أموال ضخمة[2]، حيث يشمل الأصول والمشروعات الاستثمارية التي تؤسس بقصد الإحتفاظ بها وتشغيلها مدة طويلة والتي يصعب تحويلها إلى نقود[3].

2- **من حيث طبيعة الأثر:** وتنقسم إلى نوعين هما[4]:

-**استثمارات إنتاجية:** هي الاستثمارات الموجهة لإنتاج السلع والخدمات، وتكون في شكل الحيازة على أصول مادية.

-**استثمارات قيم انتاجية:** هي ذات الطبيعة غير المادية، والتي تنقسم بدورها على نوعان هما:

- **استثمارات مالية** : هي التي يكون غرضها الحصول على موارد مالية دون أن يقابلها إنتاج مثل: الأسهم والسندات.
- **استثمارات معنوية** : هي التي تكون في شكل قيم معنوية، مثل: براءات الإختراع، مصاريف الأبحاث والتطوير.

3- **من حيث الهدف أو الغرض:** حسب هذا المعيار فإن أهم أنواع الاستثمارات مايلي:

-**استثمارات التوسع:** هي استثمارات تسمح للمشروع وللاقتصاد أن يواجه تطور ونمو الطلب في القطاعات الحيوية في اللاقتصاد[5]، حيث يتمثل الغرض منه هو توسيع الطاقة الإنتاجية والبيعية للمؤسسة وذلك بإدخال أو إضافة منتجات جديدة أو زيادة الإنتاج والمبيعات الحالية[6].

---

[1]-فيصل بوطيبة، مرجع سابق،ص156.

[2]-حمدي الشريف، مرجع سابق،ص7.

[3]-نحال أسماء، سياسة دعم وترقية الاستثمار في الجزائر، تجربة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDL، وذكرة ماستر في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي،2014، ص4.

[4]-حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، مرجع سابق،ص10.

[5]-أحمد زكرياء صيام، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة،- الأردن كنموذج- مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد3,2005،ص87.

[6]-حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، مرجع سابق،ص11.

-**استثمارات التحديث أو التطوير:** ترمي هذه الاستثمارات إلى رفع المستوى التقني للمعدات، والتي تكون من شأنها تخفيض التكاليف المتوسطة مع الزيادة النوعية، وتكون درجة المخاطرة فيها قليلة.

-**استثمارات اجتماعية:** هي استثمارات تهدف إلى المساعدة على ضمان السير الحسن للنشاط الرئيسي، وخلق جو ملائم للعمل كبناء سكنات العاملين أو كبناء مطاعم للعمال، كما يدخل في إطار هذا النوع من الاستثمارات مشاريع البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتحملها برامج الدولة، ولا يراد من هذه المشروعات تحقيق أي ربح، وإنما السعي لتحقيق المنفعة العامة.

-**الاستثمارات التجارية:** يتمثل هذا النوع في كل النفقات المتعلقة بالرعاية والإشهار والإعلان، فهي تعمل على تحسين سمعة المستثمر وكذا مركزه في السوق، وتكون هذه الاستثمارات ذات أهمية أكثر عندما يكون المشروع الاستثماري جديد أو عند بعث منتجات جديدة[1].

-**استثمارات التجديد:** وهو مخصص لتخفيض النفقات ورفع الإنتاجية وإنتاج سلع جديدة يتم عن طريق إحلال التجديدات الفنية المتحددة محل عناصر الإنتاج والنتائج وطرق الإنتاج السابقة.

-**الاستثمارات الإحلالية:** وهذا يعني أن تستبدل التجهيزات الرأسمالية القديمة والتي إستهلكت طبيعيا أو اقتصاديا بتجهيزات جديدة[2]، وذلك من أجل المحافظة على الطاقة الإنتاجية للمؤسسة وزيادة رقم أعمالها[3].

---

[1]– حمدي الشريف، مرجع سابق،ص ص 07–08

[2]–أحمد زكرياء صيام، مرجع سابق،ص87.

[3]–حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، مرجع سابق،ص11.

-**استثمارات مالية:** وهي التي تقوم بها المؤسسة لما يكون لديها فائض مالي تستثمره في الأوراق المالية، حيث تكون بدائل تساعد المؤسسة في طاقتها المالية، وتولد مرونة مالية مستقبلية (تحقيق هدف الربحية والسيولة).

-**استثمارات استراتيجية:** تهدف هذه الاستثمارات للمحافظة على بقاء وإستمرار المشروع ويصعب تقييم هذا النوع خاصة بالنسبة للبحوث في مجال الأدوية، عملية التكامل الأقصى والرأسي وتعديل سياسة الشركة[1].

حسب معيار النطاق الجغرافي: ويتضمن ما يلي[2]:

-استثمار دولي: حيث يشمل هذا الاستثمار مجموعة من الدول.

-استثمار وطني: ويكون على مستوى الدولة.

-استثمار إقليمي: يكون هذا الاستثمار على مستوى إقليم الدولة مثل المعاهد والجامعات.

-استثمار محلي: ويكون على المستوى المحلي كالمدارس.

المطلب الثالث: أهداف الاستثمار ومحدداته

أولا: أهداف الاستثمار

يعتبر الاستثمار المالي من أكفأ أنواع تشغيل الأموال، ذلك أنه يستطيع تحقيق الأهداف التي يسعى إليها المستثمر، وبحيث تتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

-تحقيق العائد أو الربح مهما يكن نوع الاستثمار.

-تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الإحتياجات، وبذلك فإن المستثمر يسعى إلى تحقيق الدخل المستقبلي.

-المحافظة على قيمة الموجودات، حيث يسعى المستثمر إلى توزيع استثماراته حتى لا تنخفض قيمة الموجودات مع مرور الزمن بحكم عوامل إرتفاع الأسعار وتقبلها.

---

[1]-حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، مرجع نفسه،ص12.

[2]-نحال أسماء، مرجع سابق،ص4.

-المحافظة على حصة السوق أو رفعها وذلك بعدم السماح لمنافسي المؤسسة باستغلال هذه الحصص عن طريق الاستثمار[1].

-تحقيق أكبر نمو ممكن للثروة، يميل إلى تحقيق مثل هذا الهدف المضاربون، حيث يختارون الاستثمارات التي لها درجة مخاطرة عالية ويقبلون عندها ما يترتب عن إختيارهم، إما بتحقيق توقعاتهم أو تخطئها.

-حماية الدخول من الضرائب، يكون هدف المستثمر في هذه الحالة الإستفادة من خلال استثماره، وهذا من المزايا الضريبية التي تمنحها التشريعات والتنظيمات المعمول بها، حيث أنه قام بتوظيفها في غير هذا النوع سيتم إخضاعها إلى شرائح ضريبية عالية[2] .

ثانيا: محددات الاستثمار

الاستثمار عنصر حساس للكثير من العوامل المؤثرة، لذلك كان الاستثمار كثير التقلبات وغير مستقر، وتتمثل هذه المحددات في:

1- سعر الفائدة: يعتبر عاملا مؤثرا على حجم الاستثمار وبشكل عكسي وفق المفهوم الاقتصادي للاستثمار.

2- الكفاية الحدية لرأس المال المستثمر أو العائد على رأس المال المستثمر.

3- التقدم التكنولوجي في اقتصاد الدولة.

4- درجة المخاطرة التي يتعرض لها الاستثمار سواء كانت مخاطرة منتظمة أو غير منتظمة.

5- مدى توفر الاستقرار السياسي أو الاقتصادي الذين يساهمان في خلق المناخ الاستثماري للدولة.

---

[1]-حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، مرجع سابق،ص9.

[2]-زيقم ايمان، دراسة قياسية لمحددات الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 1985-2015، باستخدام نموذج تصحيح الخطأ المتعددVECM، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017،ص10.

6- عوامل أخرى: مثل توفر الوعي الادخاري والاستثماري وكذلك مدى توفر السوق المالية الفعالة[1].

7- وجود سياسة اقتصادية ملائمة ورشيدة تخدم مصالح المستثمرين والاقتصاد ككل.

8- وجود قوانين محفزة على الاستثمار وحامية لحقوق المستثمرية.

9- انخفاض معدل التضخم واستقرار قيمة العملة الوطنية.

10- وجود نظام اداري متطور يخلو من البيروقراطية والفساد.

11- وجود نظام بنكي ومالي متطور وانخفاض تكلفة القروض[2].

المطلب الرابع: مجالات الاستثمار

يقصد بمجال الاستثمار نوعية أو طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يوظف فيه المستثمر أمواله بقصد الحصول على عائد.

و يمكن تبويب مجالات الاستثمار من زوايا مختلفة على النحو التالي:

1- المعيار الجغرافي لمجالات الاستثمار[3]:

و تبوب الاستثمارات طبقا لهذا المعيار الجغرافي إلى: استثمارات محلية واستثمارات خارجية (أجنبية).

- **الاستثمارات المحلية:** تشمل جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي، بغض النظر عن أداة الاستثمار المستخدمة مثل العقارات والأوراق المالية والذهب والمشروبات التجارية.

- **الاستثمارات الأجنبية:** تشمل جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية مهما كانت أدوات الاستثمار المستخدمة، وتتم هذه الاستثمارات من قبل الأفراد والمؤسسات المالية إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

---

[1]-لطرش كريمة، دراسة تحليلية للعلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص، دراسة حالة الجزائر 2001-2014، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2016،ص16-17.

[2]-فيصل بوطيبة، مرجع سابق،ص157.

[3]-السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير،ط1، دار الفكر، الأردن-عمان'2010.ص26.

2- المعيار النوعي لمجالات الاستثمار[1]:

حسب هذا المعيار هناك: استثمارات حقيقية أو اقتصادية واستثمارات مالية.

-**الاستثمارات الحقيقية:** يعتبر الاستثمار حقيقيا عندما يكون للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار، السلع، المشروعات الاقتصادية...إلخ.

ويقصد بالأصل الحقيقي كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر على شكل سلعة أو خدمة مثل: العقار.

يواجه المستثمر عدة مشاكل نتيجة الاستثمار في الأصول الحقيقية أهمها:

-إختلاف درجة المخاطر للاستثمار بين أصل وآخر، لأن هذه الأصول غير متجانسة.

-عدم توافر سوق ثانوي فعال لتداول هذه الأصول.

-يترتب فيها على المستثمر نفقات غير مباشرة مرتفعة نسبيا كتكاليف النقل والتخزين...إلخ.

-الاستثمارات المالية: تشمل الاستثمارات في سوق الأوراق المالية، حيث يترتب عليها حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي يتخذ شكل سهم، سند أو شهادة إيداع...إلخ.

و يمثل الأصل المالي حقا ماليا لمالكه أو لحامله في المطالبة بأصل حقيقي ويكون عادة مرفق بمستند قانوني، كما يعطيه الحق في الحصول على جزء من عائد الأصول الحقيقية للشركة المصدرة للورقة المالية.

و من أهم مزايا الاستثمارات المالية ما يلي:

-وجود أسواق جد منظمة للتعامل بالأصول المالية.

-إنخفاض تكاليف المتاجرة بالأوراق المالية مقارنة بأدوات الاستثمار الأخرى.

-التجانس بين الاصول المالية.

و من أهم عيوب الاستثمارات المالية هو حالة عدم التأكد والمخاطرة[2].

---

[1]-نجال اسماء، مرجع سابق، ص 10-11.

[2]-السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق،ص29.

المبحث الثاني: نظريات الاستثمار

أشارت الدراسات التطبيقية المبكرة إلى أن الاستثمار يعتبر أقل حساسية نسبيا للتغيرات في سعر الفائدة، وكنتيجة لهذا فإن عدد من النظريات البديلة للاستثمار قدمت وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية

فسرت هذه النظرية سلوك الاستثمار من خلال نظريتين هما[1]:

أولا: نظرية المعجل البسيط: تقوم هذه النظرية على فرضية وهي أن التغيير في مستوى الدخل هو الذي يؤثر في الاستثمار وليس مستوى الدخل، ويمكن إذن اعتبار أن الاستثمار هو دالة في تغير مستوى الدخل فإذا بقى مستوى الدخل ثابتا فانه لن يكون من الضروري التوسع في حجم الطاقة الرأسمالية وسوف يكون الاستثمار محدودا في نطاق الاستثمار الاحلالي، حيث يعرف هذا الأخير بأنه تلك الحصة من الاستثمار اللازمة خلال فترة زمنية لكي تحل محل الأصول الرأسمالية التي استهلكت في العملية الإنتاجية، فالاستثمار في الحقيقة ليس إلا مقدار في رأس المال.

قامت هذه النظرية على عدد من الفروض والتي وجهت إليها عدة انتقادات لعدم واقعيتها كالتالي:

-فرض ثبات نسبة رأس المال للناتج غير واقعي لأنها لا تكون ثابتة، بل تتوقف على عدد من العوامل كسعر الفائدة وتكلفة الحصول على رأس المال، وبالتالي فهي تتغير مع تغير تلك العوامل.

[1]– نبيلة عرقوب، محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي، دراسة نظرية قياسية، (1970–2009)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع القياس الاقتصادي ، جامعة الجزائر 03، 2012، ص ص 48–50.

-يساوي الرصيد الرأسمالي المرغوب فيه الرصيد الرأسمالي الفعلي في نفس الفترة، وهذا أيضا افتراض غير واقعي، حيث أنه لابد من مرور فترات زمنية طويلة حتى يتحقق التوازن بينهما، وبالتالي لا يعتمد صافي الاستثمار على الناتج الحالي بل على سنوات ماضية.

-افتراض الاستخدام الكامل لرأس المال، حيث هناك فائض والمتمثل في المخزون خاصة في فترات الكساد.

-ونظرا للقصور في نظرية المعجل البسيط، ظهرت أكثر مرونة وهي نظرية المعجل المرن.

ثانيا: نظرية المعجل المرن: تنص هذه النظرية على أن الاقتصاد القومي يتوافر فيه – في بداية كل فترة زمنية– رصيد معين من رأس المال وهو الحجم المراد الحصول عليه من رأس المال في الفترة الحالية، ويعتمد هذا الحجم المراد من رأس المال على عوامل عديدة منها الدخل وتكلفة عناصر الإنتاج كالأجور والفوائد، فلو فرض وأن إرتفعت الأجور وأصبح عنصر العمل أكثر كلفة فإن ذلك سيؤدي إلى تحول المستثمرين إلى إتباع الطرق الإنتاجية الكفيلة تتقبل الاعتماد على العمل وإحلال الرأس المال محل العمل، وبالتالي يرتفع رصيد رأس المال، أما إذا ارتفعت أسعار الفائدة فإن المستثمرون يقللون من حجم القروض اللازمة لتمويل المشروعات الاستثمارية وبالتالي يقل رصيد رأس المال وعليه فإن رصيد رأس المال المرغوب فيه يرتبط بعلاقة طردية بمستويات الدخول والأجور وبعلاقة عكسية بسعر الفائدة. تهدف هذه النظرية إلى تفسير أحسن وأكثر واقعية للاستثمار خاصة الاستثمار الصافي، وتقوم هذه النظرية على فرضيتين أساسيتين هما:

- عدم وجود طاقات إنتاجية.
- ثبات معامل رأس المال أي نسبة رأس المال على الناتج.

المطلب الثاني: النظرية الكينرية:

قدمت هذه النظرية شرح للاستثمار من خلال ثلاث نظريات أساسية هي:

أولا: نظرية المضاعف البسيط: يتوقف حجم المضاعف على درجة الميل الحدي للاستهلاك غير أنه يمكن التعبير عن مضاعف الاستثمار بدلالة الميل الحدي للإدخار بدلا من الميل الحدي للاستهلاك.

تقوم نظرية مضاعف الاستثمار على عدة فرضيات تعرضت للنقد من قبل بعض الاقتصاديين، وفيما يلي أهم الفرضيات التي تقوم عليها هذه النظرية والانتقادات الموجهة إليها[1]:

- صعوبة تحديد المقدار الميل الحدي للاستهلاك لمجتمع بأسره، وذلك لإختلاف الفئات الاجتماعية وأنماط توزيع الدخل، ولذا كان حساب مقدار المضاعف يثير مشكلة اخصائية.

- تفترض نظرية كينر أن الدخول الناجمة عن الاستثمار المستقل (الذاتي) تستخدم إما في الاستهلاك أو الإدخار ، ولكن هذا أمر يخالف الواقع فقد تستخدم هذه الدخول في الإكتناز أو دفع ديون أو الاستيراد من الخارج.

- يفترض تحليل كينر للمضاعف وجود طاقة إنتاجية معطلة، أي أن الاقتصاد يعمل عند مستوى العمالة الكاملة، فإن أي زيادة في الانفاق ستنعكس في صورة ارتفاع الأسعار (التضخم)، وهذا ما يحدث غالبا في الدول النامية نظرا لضعف مرونة الجهاز الانتاجي فيها.

ثانيا: المضاعف الديناميكي يدخل النظام الديناميكي علاقات بين فترات مختلفة ولذا فإنه من الواجب أن تكون للمتغيرات فترة معينة، ففي الواقع عند حدوث زيادة في الاستثمار، فإن هذه الزيادة تأخذ فترة من الزمن حتى تتحقق الزيادة المضاعفة في الدخل القومي.

[1]-نبيلة عرقوب، مرجع سابق، ص ص 52-53.

فعند زيادة الاستثمار ترتفع دخول الأفراد، وبالتالي يرتفع الاستهلاك وتنتج عن ذلك زيادة في الإنتاج، وكل ذلك يستغرق فترة زمنية تعرف " بفترة الإبطاء" بين الاستهلاك والإنتاج، لأن المتغيرات تأخذ فترة زمنية حتى تتكيف مع بعضها البعض، ولقد عمد بعض الاقتصاديين إلى مراعاة المدة التي يجب أن تمر بين الإنفاق الاستثماري الإضافي والزيادة التي يحدثها في الدخل، والتي يتم فيها إعادة المنتجات الاستهلاكية لعدة مرات، ويطلق على هذا المضاعف " المضاعف الحركي أو الديناميكي"[1].

ثالثا: نظرية تكلفة التعديل الحدية: على خلاف الاقتصاديين الكلاسيك، أسس كينر نظريته في الاستثمار وفقا لمبدأ الكفاء الحدية للاستثمار[2]، حيث تعرف على أنها " نسبة الغلة المتوقعة من الاستثمار في أصل من الأصول إلى ثمن عرض هذا الأصل أو تكلفة احلاله"[3].

فقرارا للاستثمار لا يعتمد طبقا لكينر على الإنتاجية الحدية الخالية لرأس المال كما يدعي الكلاسيك، وإنما على العائد المستقبلي المتوقع لرأس المال وبالنسبة لكينر فإن هذا ليس مجرد تلاعب بالألفاظ، فالعائد المتوقع هو معدل الكفاءة الحدية لرأس المال وهو مفهوم يتأسس على اعتبارات تفسير سيكولوجية في المقام الأول أكثر منه عملية فنية مرتبطة لقواعد الأمثلية التي يؤمن بها الكلاسيك، وقد عرف كينر معدل العائد بأنه معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للإيرادات الصافية المتوقعة مساوية لتكلفة الاستثمار (أو لثمن العرض وفقا لتعبير كينر)، أي أنه المعدل الذي يجعل صافي القيمة الحالية للإيرادات الحالية المتوقعة الصافية مساوية للصفر.

وطبقا لكينر فإن هناك علاقة عكسية بين الاستثمار ومعدل الكفاءة الحدية لرأس المال، وتفسر بظاهرة تناقض الغلة فزيادة الإنفاق الاستثماري تسبب زيادة رصيد رأس المال

[1]–نبيلة عرقوب، مرجع سابق،ص53.

[2]–زيقم غيمان، مرجع سابق،ص16.

[3]–صلاح الدين شريط، مرجع سابق، ص43.

وبالتالي تتناقص تبعًا لذلك الانتاجية الحدية لوحدة رأس المال الإضافية وذلك الإيرادات المتوقعة كما أن زيادة الطلب على السلع الرأسمالية وزيادة أسعارها مقابل انخفاض أسعار السلع النهائية عند زيادة الإنفاق الاستثماري بسبب انخفاض الإيرادات المتوقعة الصافية ومن ثم انخفاض الكفاءة الحدية لرأس المال[1].

المطلب الثالث: النظرية النيوكلاسيكية

اكتشف النيوكلاسيك أن الرصيد الأمثل لرأس المال يتحدد عند تساوي الانتاجية الحدية لرأس المال مع تكلفة رأس المال (سعر الفائدة الحقيقي) وعند هذه النقطة تصبح الاستثمارات الجديدة تساوي صفر ويتوقف التراكم الرأسمالي عند هذا الحد[2]، وفيما يلي شرح لنظريتي النيوكلاسيك[3].

أولا: نظرية (JOYENSEN): يرجع تقديم هذه النظرية وتطويرها إلى ستينات القرن الماضي، وتكمن أهمية هذه النظرية على خلاف نظرية المعجل ونظرية التمويل الذاتي، في أنها تقدم تفسير العناصر لتكلفة استخدام رأس المال، كما أنها تكشف عن دلالات ضمنية لأهمية السياسة الاقتصادية، فالسياسات المالية مثل زيادة الإنفاق الحكومي، أو تخفيض الضرائب على الدخل الشخصي تزيد الطلب الكلي، ومن ثم يزيد الاستثمار وكذلك فإن السياسة النقدية تؤثر على الاستثمار من خلال تأثيرها على تكلفة استخدام رأس المال الذي يتأثر بسعر الفائدة، فزيادة عرض النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، ومن ثم انخفاض تكلفة رأس المال الذي من شأنه أن يحفز الاستثمار.

ثانيا: نظرية (TOBIN): تعزى هذه النظرية الاقتصادية إلى الاقتصادي جيمس توبين وقد عرفت بنسبة توبن أو نسبة (q)، تركز النظرية على العلاقة بين تقلبات أسواق الأسهم وتقلبات الاستثمار الصافي، حيث تعد مؤشرات ارتفاع أسعار الأسهم ذات دلالة على توفر

[1]–زيقم إيمان، مرجع سابق،ص16.

[2]–عادل عبد العظيم، اقتصاديات الاستثمار، النظريات والمحددات، مجلة جسر التنمية، العدد 67، 2007،ص7.

[3]–زيقم إيمان، مرجع سابق،ص17.

فرص استثمارية مواتية ومربحة للشركات وطبقا لنوبن فإن الاستثمار الصافي يعتمد على قيمة النسبة (q).

القيمة السوقية لرصيد رأي المال

q = ——————————— = نسبة التقييم.

تكلفة احلال رأس المال الموجود

فإذا كانت:

- q > 1 فهذا يعني أن أسواق الأسهم كسعر رأس المال الموجود بأكثر من سعره الحالي، وهذا يحفز الشركات على زيادة الاستثمار مما يزيد من القيمة السوقية لأسهمها.

- q < 1 وهذا يعني أن سوق الأسهم يسعر رأس المال الموجود بأقل من تكلفة احلاله مما يحبط الشركات عن زيادة الاستثمار وبالتالي احلال رأس المال الذي يملكه وقد لاحظ (توبن) أن انخفاض أسعار الأسهم بسبب انخفاض قيمة (q) وبالتالي انخفاض الاستثمار في الطلب الكلي.

ومن الواضح أن نظرية نسبة التقييم (q) نقدم تفسير العلاقة بالارتباط بين تعليقات أسواق الأسهم وتقلبات الناتج، حيث تعتمد (q) على الأرباح الحالية المتوقعة من رأس المال الموجود وبالتالي فإن قيمة (q) ترتفع عندما يتوقع الشركات زيادة الأرباح المتوقعة من رأس المال، مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار.

وفيما يلي الشكل يوضح النظريات المفسرة للاستثمار.

الشكل رقم "01 " : نظريات الاستثمار

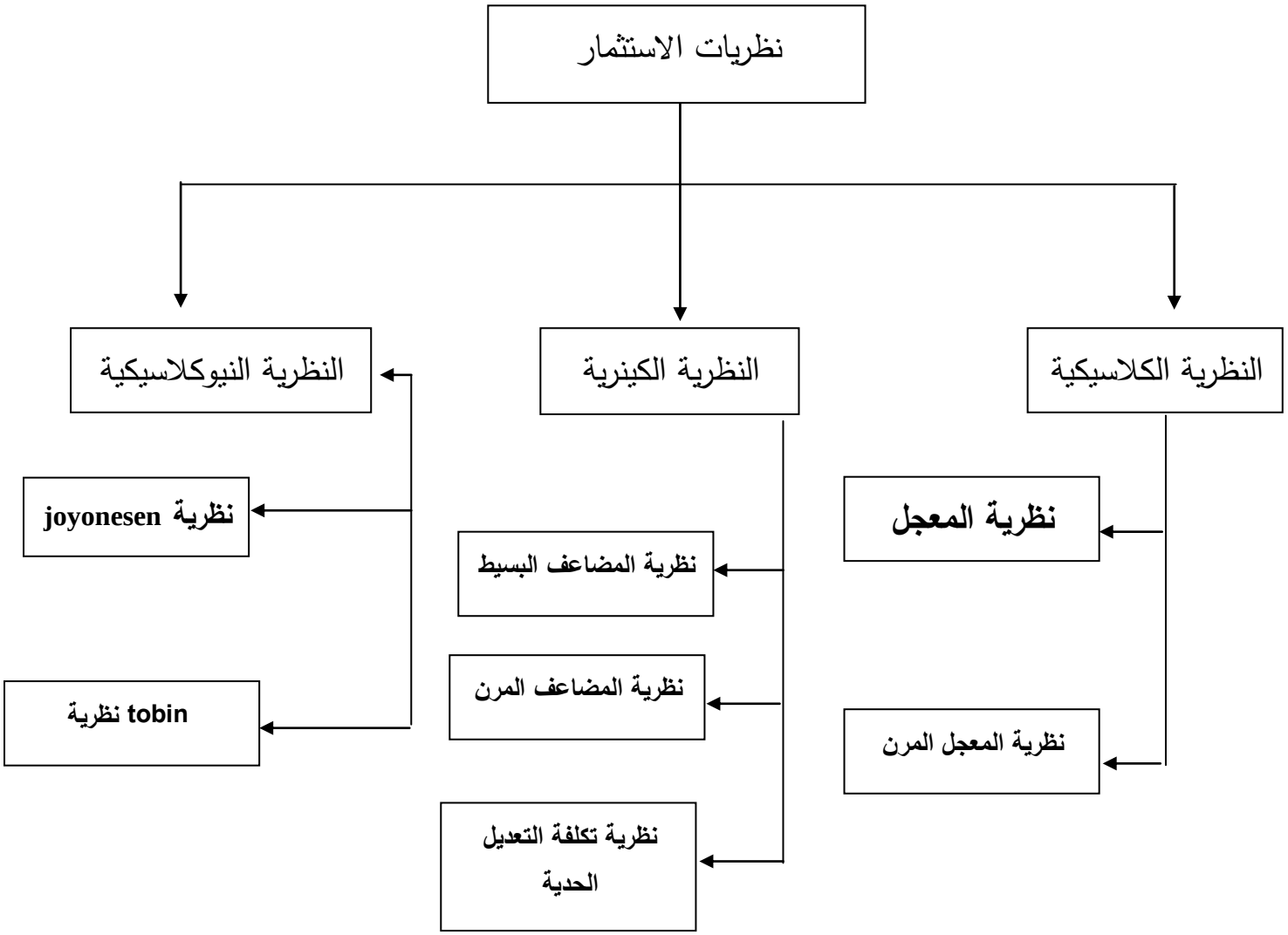

خلاصة:

بعد استعراضنا لمفاهيم الاستثمار وأهميته ، أنواعه، أهدافه، محدداته ومجالاته، نستخلص أن للاستثمار دور كبير في اقتصاد الدول، سواء كان محليا أو دوليا وهذا من خلال ما يقدمه من زيادة القدرة التشغيلية، وزيادة القدرة التنافسية داخل الاقتصاد، وكذا تعزيز قواعد الإنتاج وتحقيق مزايا تنافسية في مجال التصدير. كما تم الإشارة لنظريات الاستثمار وذلك من خلال النظرية الكلاسيكية التي فسرت الاستثمار من خلال نظرية المدخل البسيط والمرن، والنظرية الكنرية التي قدمت ثلاث نظريات مفسرة هي: نظرية المضاعف البسيط والديناميكي، ونظرية تكلفة تعديل الحدية، وكذلك النظرية النيوكلاسيكية التي فسرت الاستثمار عر نظرية JOYENSEN ونظرية TOBIN.

الفصل الثاني

دور البنوك الاسلامية في تمويل الاستثمار

تمهيد

يعد الاستثمار بشكل عام جزء من الاقتصاد الذي كان ومزال سببا في تقدم ورقي المجتمعات وهو السبيل أمام المجتمعات النامية للحاق بركب التقدم والرقي من خلال بالاستثمار والتوسع في مجالاته، ولهذا تسعى الدول الاسلامية وغير الاسلامية في تطوير اقتصادياتها ومختلف استثماراتها إلى العامل بنظم التمويل الاسلامي، وذلك من خلال تطور أساليب التمويل والاستثمار في البنوك الاسلامية، فكل مؤسسة بنكية تجد نفسها أمام الوصول إلى طرق التمويل سواء كان بعد أو أثناء نشاطها.

ومن خلال هذا الفصل سوف نلقي الضوء على كل ما يتعلق بالبنوك الاسلامية وصيغ التمويل فيها، وعليه ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: ماهية البنوك الاسلامية

المبحث الثاني: صيغ تمويل الاستثمارات في البنوك الاسلامية.

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية

إن نشوء البنوك الإسلامية ظاهرة فريدة في التطور الاجتماعي والاقتصادي وما يرافقه من تطور في العلوم الاجتماعية وبخاصة علم الاقتصاد، وهذه الظاهرة بدأ التنظيم لها قبل ولادتها، وهذا إما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية ونشأتها

أولا: مفهوم البنوك الإسلامية

لقد تعددت تعاريف البنوك الإسلامية وتنوعت تنوعًا كبيرًا، واختلف من مؤلف لآخر، إذ لا يوجد تعريف محدد للبن الإسلامي متفق عليه، لكن عادة ما تكون مضامينها متقاربة، والتي منها مايلي:

التعريف الأول: يقصد بالبنوك الإسلامية هي تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي على الالتزام بمبادئ الشريعة وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وإعطاء[1].

التعريف الثاني: هي المؤسسات المالية التي تقوم بعمليات الصيرفة واستثمار الأموال، بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، الغراء[2].

التعريف الثالث: هو مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري وإداراتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا[3].

---

[1]–خديجة خالدي، عبد الرزاق بن حبيب، نماذج وعمليات البنك الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص40.

[2]–سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الإئتمان،ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2015، ص155.

[3]–محمد محمود المكاوي، الاستثمار في البنوك الإسلامية، رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية 2011،ص28.

التعريف الرابع: هو مؤسسة مالية تهدف للربح بقيامها الودائع المصرفية من الجمهور واستثمار جميع الأموال المتاحة من خلال أدوات تمويل واستثمار لا تتعارض وأحكام الشريعة[1].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية، استثمارية اجتماعية وتنموية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في قيامها بوظائفها، هدفها الأساسي لا يقتصر على تحقيق الأرباح، بل يتمثل في تحقيق النفع العام، تحقيق عدالة في التوزيع، ووضع الأموال في مسارها الإسلامي.

ثانيا: نشأة البنوك الإسلامية

ظهرت بوادر التجربة في العصر الحديث، وقد كانت أول محاولة على شكل صورة مؤسسات إدخار ريفية في قرية ميت قمر في مصر عام 1963م، فقد تم إنشاء ما يسمى بنوك الإدخار المحلية وإستمرت هذه التجربة حوالي ثلاث سنوات.

ثم تم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي حيث يعد أول بنك ينصافي في قانون إنشائه على عدم التعامل بالفائدة المصرفية أخذ أو إعطاء، ثم جاء الاهتمام الحقيقي بإنشاء مصارف إسلامية تعمل طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية في توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بالمملكة العربية السعودية عام 1972، حيث ورد النص على ضرورة إنشاء بنك إسلامي دولي للدول الإسلامية، ونتائج ذلك جاء إعداد إتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية والتي تم توقيعها من طرف وزراء مالية الدول الإسلامية عام 1974.

وفي عام 1975 تم إنشاء بنك دبي الإسلامي فكان أول مصرف إسلامي متكامل يتعامل طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية بحيث يقدم جميع الخدمات المصرفية والاستثمارية للأفراد.

[1]–خولة عزاز، سعيدة ممو، صيغ التمويل الاسلامي كآلية لدعم ربحية البنوك الإسلامية، دراسة حالة بنك قطر الاسلامي، مع الإشارة إلى تجربة بنك البركة الجزائري، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد6، جامعة العربي تبسي، تبسة، مارس 2019، ص30.

في عام 1977م باشر البنك الإسلامي للتنمية نشاطه بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، غير أن هذا البنك تميز بأنه بنك حكومات لا يتعامل مع الأفراد في النواحي المصرفية.

ثم توالى بعد ذلك إنشاء المصارف الإسلامية لتصل إلى 267 مصرفا منتشرة في 48 دولة على مستوى العالم بحجم أعمال يزيد عن 250 مليار دولار طبقا لإحصائية المجلس العالم للبنوك الإسلامية في سبتمبر 2003، هذا بخلاف فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية على مستوى العالم[1].

المطلب الثاني: خصائص وأهمية البنوك الإسلامية

أولا: خصائص البنوك الإسلامية

يتميز البنك الإسلامي عن غيره من البنوك بعدة خصائص نوجزها فيما يلي[2]:

- عدم التعامل بالفوائد الربوية أخذ وعطاء هو أهم ما يميز العمل المصرفي الإسلامي، لأن الإسلام حرم الربا.
- الاستثمار في الحلال، يعمل كل المتعاملين الاقتصاديين في النظام الإسلامي في إطار من القيم الأخلاقية المنبثقة من الإسلام دون استثناء بالبنوك.
- البنوك الإسلامية تقوم بواجبات المسؤولية الاجتماعية، وذلك لأنها بنوك اجتماعية في المقام الأول حيث تسعى إلى تحقيق التكافل الاجتماعي.
- الطبيعة الاستثمارية للبنوك الإسلامية، ففي الاستثمارات فإن البنك هو الذي يتولى مهمة البحث عن الاستثمارات وهو الذي يقوم بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الجديدة وقد يقوم بعملية الاستثمار بمفرده أو بالمشاركة ويتحمل نتيجة الاستثمار إن كانت ربحا أو خسارة.

---

[1]– إسماعيل خلف الله، مدى نجاح البنوك الإسلامية واندماجها داخل الاقتصاد الجزائري، بمك البركة أنموذجا–ط1، دار الامام مالك للطباعة والنشر، دون بلد النشر، 2018. ص 44–45.

[2]– هاني منال، واقع توافق الأساليب الرقابية لبنك الجزائر، مع خصائص البنوك الإسلامية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 03، جامعة البليدة، 2019،ص392.

- البنوك الإسلامية لا تمارس عملية خلق النقود (الودائع) أو ما يسمى بخلق الائتمان لأنه لا يتعامل بالفائدة لذا نجد أن عملية خلقه للائتمان تكون في نطاق لا يضر بالاقتصاد القومي.

- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية وهو بذلك يغطي الجانبين، ولا يفعل كما تفعل البنوك التقليدية، حيث تركز على المشروعات ذات الأرباح الكبيرة، دون النظر لما يخص التنمية الاجتماعية[1].

ثانيا: أهمية البنوك الإسلامية

أوجدت المصارف الإسلامية نوعا من التعامل المصرفي لم يكن موجودا قبل ذلك في القطاع المصرفي التقليدي.

فقد أدخلت المصارف الإسلامية أسس للتعامل بين المصرف والمتعامل تعتمد على المشاركة في الأرباح والخسائر بالإضافة إلى المشاركة في الجهد من قبل المصرف المتعامل، بدلا من الأسس التعامل التقليدي القائم على مبدأ المديونية وتقديم الأموال فقط، دون المشاركة في العمل.

كما أوجدت المصارف الإسلامية أنظمة للتعامل الاستثماري في جميع القطاعات الاقتصادية، وهي صيغ الاستثمار الإسلامية (المضاربة، المرابحة، المشاركة، الإستصناع، السلم، الإجارة المنتهية بالتمليك) إلى غير ذلك من أنواع صيغ الاستثمار التي تصلح للاستخدام في كافة الأنشطة.

و ترجع أهمية وجود المصارف الإسلامية إلى مايلي[2]:

-تلبية رغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد قنوات للتعامل المصرفي بعيد عن استخدام أسعار الفائدة.

-إيجاد مجال لتطبيق فقه المعاملات في الأنشطة المصرفية.

- تعد المصارف الإسلامية التطبيق العلمي لأسس الاقتصاد الإسلامي.

---

[1]-خولة عزاز، سعيدة ممو، مرجع سابق، ص31.

[2]- إسماعيل خلف الله، مرجع سابق،ص50-51.

المطلب الثالث: أهداف ووظائف البنوك الإسلامية

أولا: أهداف البنوك الإسلامية:

إذا كان الهدف الأسمى والرئيسي للبنوك الإسلامية هو القضاء كليا على المعاملات الربوية المنتشرة عبر البنوك التقليدية، فإنه لا محالة أن هناك أهدافا أخرى تسعى البنوك الإسلامية لبلوغها وتحقيقها من خلال رسالتها النبيلة، وهنا سنذكر أهم الأهداف فيما يلي:

1- الأهداف الاقتصادية:

البنك الإسلامي هو مشروع اقتصادي يقوم بدور الوسيط المالي بغير أسلوب الفائدة الربوية، فهو يمارس جميع الأنشطة المالية والمصرفية والتجارية والصناعية والزراعية والعقارية ويسعى من ورائها إلى تحقيق غايات اقتصادية نجملها فيما يلي[1]:

- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- تحقيق أعلى عائد ممكن للمساهمين وتوظيفها بالطرق الشرعية.
- الاستفادة المثلى من موارد البك وتوظيفها بالطرق الشرعية.
- تشجيع الأفراد على الادخار لتجميع الموارد للتمويل الاستثماري.
- المساهمة في إقامة المشروعات الاستثمارية.
- توفير التمويل اللازم بآجاله المختلفة وتوفير مستلزمات الإنتاج للقطاعات الإنتاجية.
- القيام بجميع العمليات والخدمات المصرفية.

والملاحظ على هذه الأهداف تتلخص في عنصرين أساسيين الأول: جذب أموال المواطنين عن طريق نشر الوعي الإدخاري بهدف تعبئة الموارد والاستفادة منها وفق الأطر الشرعية

أما الثاني: توظيف هذه الموارد المدخرة في إقامة المشروعات الاستثمارية والتي من شأنها رفع الانتاجية وتحقيق الربح بالشكل الذي يسهم في بناء صرح التنمية الاقتصادية.

[1]- ميلود بن مسعودة، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008،ص21.

2- الأهداف المالية:

توجد العديد من الأهداف المالية التي تعكس مدى نجاح هذه البنوك في أداء دور الوساطة المالية ضمن أحكام الشريعة الإسلامية تتمثل هذه الأهداف في[1]:

- **جذب الودائع وتنميتها:** يعد أهم هدف حيث ترجع أهميته غلى أنه يعد تطبيقا للقاعدة الشرعية والأمر الإلهي بعدم تعطيل الأموال واستثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع الإسلامي أو ودائع تحت الطلب، الحسابات الجارية أو الودائع الادخارية.

- **استثمار الأموال:** تعد الاستثمارات ركيزة العمل في البنوك الإسلامية والمصدر الرئيسي لتحقيق استخدامها في البنوك الإسلامية لاستثمار أموال المساهمين المودعين.

- **تحقيق الأرباح:** هدف أي إدارة مالية هو تعظيم الأرباح بما في ذلك البنوك الإسلامية، فهي ناتجة عن نشاط البنك الإسلامي أي من عمليات الاستثمارات والعمليات المصرفية التي تنعكس في صورة أرباح موزعة على المودعين وعلى المساهمين إضافة إلى زيادة أرباح البنك تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية لأسهم المساهمين، ويعد تحقيق الأرباح هدفا رئيسيا للبنوك الإسلامية، وذلك حتى تستطيع المنافسة والاستمرار في السوق المصرفي.

3- الأهداف الإبتكارية:

حتى تستطيع المصارف الإسلامية أن تحافظ على وجودوها بكفاءة وفعالية في السوق المصرفية لا بد لها من مواكبة التطور المصرفي وذلك عن طريق ما يلي[2]:

- **ابتكار صيغ التمويل:** حتى يستطيع المصرف الإسلامي مواجهة المنافسة من جانب البنوك التقليدية في اجتذاب المستثمرين لابد من أن يوفر لهم التمويل اللازم لمشاريعهم المختلفة، لذلك يجب على المصرف إيجاد الصيغ الاستثمارية الإسلامية التي تمكنه من تمويل المشروعات الاستثمارية المختلفة، بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

---

[1]- رانيا فراح، دور التمويل الإسلامي في دعم وتفعيل الاستثمار في الجزائر، دراسة حالة-بنك البركة- مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2019،ص ص 10-11.

[2]- إسماعيل خلف الله، مرجع سابق،ص56-57.

- **ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية:** على المصرف الإسلامي ابتكار خدمات مصرفية من خلال تطوير المنتجات المصرفية الحالية التي تقدمها المصارف التقليدية بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

4- الأهداف غير الاقتصادية:

بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية للمؤسسات المالية الإسلامية هناك مجموعة من الأهداف غير الاقتصادية (تنموية، اجتماعية، إنسانية) نوجزها في[1]:

- إقامة نظام اقتصادي عادل وشامل.
- إيجاد نظام اقتصادي حر ومستقل.
- تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات الاقتصادية الشائعة ولاسيما المعاملات المصرفية في النقود والسلع والعقار والخدمات.
- تنمية الاقتصاد والمجتمع عن طريق الخدمات المالية وأعمال الاستثمار المشروع الفعلي وتشجيع الادخار، وتوفير التمويل للمشاريع الإسلامية بعائد ربح عادل.

ثانيا: وظائف البنوك الإسلامية

تتمثل أهو الوظائف التي تقوم بها البنوك الإسلامية في خدمة كل من الاقتصاد الوطني والمجتمع الإنساني بما يلي:

- استحداث آليات جديدة تخص العمل المصرفي التقليدي الخاص في تجميع المدخرات وجذب الاستثمارات في الدول العاملة بها.
- تفعيل الاستثمارات من خلال عملية توجيه الأموال المتاحة وتجنب تعطلها في مشاريع تتوافق والشريعة الإسلامية بهدف التنمية الاقتصادية.
- تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة والتي قد تتشابه الخدمات المقدمة من قبل البنوك التجارية كإصدار الاعتمادات وخطابات الضمان وغيرها.

[1]-إسماعيل خلف الله، مرجع سابق، ص56-57.

- تلبية إحتياجات طبقات الأفراد المسلمين وغيرهم والذين يفضلون الاحتفاظ بأموالهم دون التعامل بالربا لتساهم بذلك في تطوير المجتمعات وخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمالية على حد سواء.

- تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية لما تنطوي من تعاون مثمر بين عنصري رأس المال والخبرة في تحمل المخاطر وعدالة توزيع الأرباح[1].

- تقديم الخدمات الاجتماعية كالإقراض سواء من صندوق القرض، أو من صندوق الزكاة.

- الاتجار المباشر وذلك من خلال بيع ما تم شراؤه من السلع مع هامش ربح.

- الاستثمار المباشر من خلال المشاركة في مشروعات قائمة أو إنشاء مشروعات جديدة.

- إدارة استثمارات الغير، حيث يكون البنك مضاربا لقاء نسبة من ناتج الاستثمار في حالة الربح، وفي حالة الخسارة يتحمل البنك الخسارة مع صاحب المال[2].

المطلب الرابع: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية

تنقسم مصادر الأموال في المصارف الإسلامية إلى مصدرين وهما: المصادر الداخلية والمصادر الخارجية.

أولا- المصادر الداخلية: تشتمل المصادر الداخلية للأموال في المصارف الإسلامية على حقوق المساهمين أو حقوق الملكية (رأس المال والاحتياطات والأرباح المرحلة) والمخصصات، والتي تتمثل فيما يلي[3]:

---

[1]- طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سمارة، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، ط1، دار وائل للنشر، الأردن- عمان، 2013،ص225.

[2]- زكرياء شعباني، البنوك الإسلامية، الحل الأمثل لمشاكل الأزمات المالية (الأزمة المالية العالمية، 2009 كمثال)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدل 2، جوان 2015،ص73.

[3]- عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، أساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2015.ص239-240.

1- حقوق الملكية:

- **رأس المال:** يتمثل رأس مال المصارف الإسلامية في الأموال المدفوعة من المؤسسين والمساهمين عند إنشائه مقابل القيمة الإسمية لأسهم المصدرة أو مقابل زيادة رأس المال والتي تلجأ إليها المصارف من أجل توفير مصادر تمويل داخلية ذات آجال طويلة، وعادة ما يستغرق جزء كبير من رأس المال في الأصول الثابتة مما لا يمكن من الإستفادة منه بصورة كبيرة في التمويل.

- **الإحتياطات:** وهي تمثل أرباحا مقتطعة من أعوام سابقة من أجل تدعيم وتقوية المركز المالي للمصرف، وتوجد عدة أنواع من الاحتياطات منها الاحتياطي القانوني والاحتياطي النظامي.

- **الأرباح المحتجزة (المرحلة):** تمثل أرباح محتجرة يتم ترحيلها للسنوات المالية التالية بناء على قرار مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العمومية على ذلك لأغراض مالية واقتصادية.

2- **المخصصات:**

يعرف المخصص بأنه أي مبلغ يخصم (ويحتجز من أجل استهلاك أو تجديد أو مقابلة النقص في قيمة الأصول، ومن أجل مقابلة التزامات معلومة لا يمكن تحديد قيمتها بدقة تامة، والمخصص عبء يجب تحميله على الإيراد سواء تحققت أرباح أم لم تتحقق.

3- الموارد الأخرى:

هناك موارد أخرى تتاح لدى المصارف الإسلامية مثل القروض الحسنة من المساهمين، والتأمين المودع من قبل العملاء كغطاء اعتماد مستندي أو غطاء خطابات الضمان، وقيمة تأمين الخزائن الحديدية المؤجرة.

ثانيا- المصادر الخارجية: وتشمل المصادر الخارجية للأموال في المصارف الإسلامية على:

1- **الحسابات الجارية (الودائع تحت الطلب):** وهي الودائع التي يحق للعميل المودع أن يطلبها في أي وقت سواء نقد أو عن طريق استعمال الشبكات أو أوامر التحويلات المصرفية لعملاء آخرين، وهي منشئة للحساب الجاري في البنوك، ويتميز هذا الحساب بأنه قابل للسحب منه عند الطلب، لذا يسمى بالحساب تحت الطلب، والحساب الجاري لدى المصارف الإسلامية هو عقد قرض بين العميل والمصرف[1].

و تمثل الحسابات الجارية مصدر من مصادر تحقيق الأرباح في المصارف الإسلامية في حالة ما إذا كانت تمثل نسبة كبيرة من إجمالي الودائع نظرا لأنها ودائع غير مكلفة[2].

2- **الودائع الاستثمارية:** هي الحسابات التي يفتحها المتعاملون مع المصارف بهدف تشغيلها واستثمارها للحصول على عوائد في مواعيد محددة وحسب شروط محددة.

تقبل المصارف الإسلامية هذه الحسابات على أنها أموال مضاربة يكون صاحب الحساب فيها هو رب المال والمصرف الإسلامي هو المضارب، ويقتضي ذلك توزيع الأرباح المتحققة من استثمار هذه الأموال بين المصرف الإسلامي (المضارب) وأصحاب الحسابات الاستثمارية بالنسب التي تم الاتفاق عليها، أما الخسارة فيتحملها أرباب الأموال ما لم يقصر المصرف الإسلامي.

هذا يعني أن هناك عائدا معينا متوقعا في أنها وحسابات أصحاب الحسابات الاستثمارية يرغبون في تحقيقه، وإلا فلن يقدموا على الإيداع في هذه الحسابات لدى المصارف الإسلامية.

- **ودائع (حسابات) استثمارية عامة:** لا يوجد فيها تحديد مجالات الاستثمار والتوظيف، وللمصرف الإسلامي كامل الحرية في توظيفها، وتشترط الاتفاق على نسبة توزيع الربح مقدما من الناحية الشرعية.

---

[1]- حمزة فيشوش، مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، العدد01،جامعة محمد بوضياف المسيلة،2020،ص114.

[2]- عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، أساسيات العمل المصرفي، مرجع سابق،ص241.

- **ودائع استثمارية مفيدة (مخصصة):** يلتزم المصرف بالاستثمار في المجالات التي يحددها صاحب الوديعة في إطار المضاربة المقيدة، ويوزع العائد حسب نتيجة الأعمال.

3- حسابات أو ودائع التوفير أو الادخار: هي الحسابات التي تفتح لتشجيع صغار المدخرين، حيث أن أصحابها يتحصلون على جزء من الأرباح المحققة التي يحتسب على أساس الرصيد الأدنى للحساب، بحيث يمنح المدخر عادة دفترًا تسجل فيه كل عملية سحب أو إيداع، ويهتم المصرف الإسلامي بجذب الودائع الادخارية لتحقيق هدف عام من أهدافه وهو نشر وتدعيم السلوك الادخاري، وروح المشاركة الايجابية، والإحساس بالمسؤولية، وتؤدي هذه الحسابات وظيفة هامة بالمساهمة في توفير السيولة اللازمة للمصرف الإسلامي لتغطية نسبة الاحتياطي النقدي ومقابلة بعض الاحتياطات التمويلية الاستثمارية.

4- **وحدات الثقة:** وهذه الخدمة حديثة النشأة التي تعد مجالا استثماريا مهمًا، ويتم من خلالها جمع المدخرات من الجمهور بصفة خدمات غير إيداعيه يتم توظيفها في مجالات أسواق الأوراق المالية، ويقوم المصرف بأخذ نسبة محددة من الربح وتحديد جهة تقوم بإدارة هذا النشاط[1].

5- **ودائع المؤسسات المالية الإسلامية:** انطلاقا من مبدأ التعاون بين المصارف الإسلامية تقوم بعض المصارف الإسلامية التي لها فائض في الأموال، بإيداع تلك الأموال في المصارف الإسلامية التي تعاني من عجز في السيولة النقدية إما في صورة ودائع استثمار تأخذ عنها عائد، أو في صورة ودائع جارية لا يستحق عنها عائد.

6- **صناديق الاستثمار:** تعد أحد مصادر الأموال في المصارف الإسلامية، حيث تمثل أوعية استثمارية تلبي احتياجات ومتطلبات المودعين من استثمار أموالهم وفق المجالات التي تناسبهم سواء الداخلية منها أو الخارجية بما يحقق لهم عوائد مجزية.

[1]- حمزة فيشوش، مرجع سابق،ص115-116.

و يقوم المصرف باختيار أحد مجالات الاستثمار المحلية أو الدولية وينشأ لهذا الغرض صندوق يطرحه للاكتتاب العام على المستثمرين[1].

7- **شهادات الإيداع:** تعد أحد مصادر الأموال متوسطة الأجل في المصارف الإسلامية، ويتم إصدار تلك الشهادات بفئات مختلفة لتناسب دخول المودعين كافة، وتتأرجح مدة الشهادة بين (1-3) سنوات، وتستخدم أموال تلك الشهادات في تمويل مشروعات متوسطة الأجل، ويتم توزيع العوائد شهريا تحت حساب التسوية النهائية أو يتم توزيع العائد في نهاية المدة[2].

[1]-عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، أساسيات العمل المصرفي، مرجع سيابق،ص243-244.

[2]-حمزة فيشوش، مرجع سابق،ص116.

المبحث الثاني: صيغ تمويل الاستثمارات في البنوك الإسلامية

يتم استخدام الأموال في البنوك الإسلامية عن طريق صيغ التمويل المتعددة والمشروعة والتي تناسب كافة الأنشطة سواء أكانت تجارية، صناعية، زراعية، عقارية، مهنية، حرفية أو في قطاع الخدمات، ويعد نشاط التمويل من أهم الأنشطة بالمصارف الإسلامية حيث تمثل عوائده أهم مصدر للأرباح، وأهم صيغ هذا التمويل سنتطرق إليها خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: المشاركة

سنحاول التطرق إلى مفهوم المشاركة وأنواعها وأركانها وخطوات التمويل بها

1- **تعريف المشاركة:** ويقصد بها شركة الأموال، وهي أي عقد ينشأ بين شخصين أو أكثر في رأس المال أو الجهد الإداري بغرض ممارسة أعمال تجارية تدر الربح، والمشاركة المصرفية عبارة عن صيغة استثمارية وتمويلية متوافقة مع الشريعة ويمكن أن تشترك فيها عدة أطراف مع المصرف[1].

2- **أنواع المشاركات:** تتمثل أنواع المشاركات في[2]:

- المشاركة الثابتة: هي المشاركة التي تبقى فيها حصة الشريك في رأس مال المشاركة طوال أجلها المحدد في العقد.

- **المشاركة المنتهية بالتمليك:** هي المشاركة التي يعطي فيها المصرف الحق للشريك الآخر في شراء حصة المصرف تدريجيا بحيث تتناقص حصة المصرف وتزيد حصة الشريك الآخر إلى أن ينفرد بملكية جميع رأس المال.

- المشاركة المتغيرة: هي البديل عن التمويل بالحساب الجاري المدين، حيث يمول العميل بدفعات نقدية حسب احتياجه ثم تؤخذ حصة من الأرباح النقدية أثناء العام[3].

---

[1]-عبد الصمد سعودي، محاضرات في الصيرفة الإسلامية، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف المسيلة.2020،ص30.

[2]-صادق راشد الشمري، أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية،ط1، دار اليازوري،عمان،الأردن،2011،ص293.

[3]-عبد الصمد سعودي، مرجع سابق، ص31.

3- **أركان المشاركة:** وتتمثل في[1]:

- **الصيغة:** الايجاب والقبول.
- **أطراف العقد:** العاقدان ويشترط فيها أن يكون الشريك صالحا والتوكل والتوكيل.
- **محل العقد:** المال والعمل وهو ما تنعقد عليه الشركة وهو رأس المال والعمل.

4- **خطوات التمويل بالمشاركة:** تتلخص الخطوات فيما يلي[2]:

- **تقديم الطلب:** يتقدم العميل للبنك الإسلامي بمشروعه مقترحا الصيغة التي يريد أن يتعامل بها.
- **دراسة انتمائية:** يقوم البنك بإعداد الدراسة المبدئية لجدوى المشاركة المطروحة من مختلف الجوانب والأبعاد كما يقوم بإجراء التحليل المالي لحالة العميل.
- **اتخاذ القرار:** موافقة البنك الإسلامي إذا كانت جميع الإجراءات سليمة، ونتائج التحليل مطمئنة مع تحديد كلا من طرفي المشاركة في رأس المال.
- **تنفيذ القرار:** حيث يشترط أن يكون المال حاضرا عند البدء في تنفيذ العملية وإن تدفع قيمة رأس المال المتفق عليها.
- **المتابعة العملية:** تتم متابعة عملية تنفيذ المشروع من البنك أولا بأول عن طريق الزيارات الميدانية ومراقبة حساب المشاركة لديه، وهذا لتفادي الأخطاء والتقصير.
- **نتائج المشاركة:** توزع الأرباح وفق النسب المتفق عليها أما الخسارة فتكون حسب مشاركة كل شريك.

5- مزايا أسلوب التمويل بالمشاركة

يعتبر بعض المهتمين بالإدارة المالية ومشاكل التمويل أن أسلوب التمويل بالمشاركة وخاصة لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من الحصول على الأموال اللازمة في الوقت المناسب هو الأسلوب المناسب والصحيح لكافة عمليات الاستثمار الجماعية الناشئة وذلك للمزايا التي ينطوي عليها، حيث أنه[3]:

---

[1]- صادق راشد الشمري، مرجع سابق، ص294.

[2]- خضراوي عبد النور، طرق تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك الإسلامية، دراسة قرض الإيجار في بنك البركة الجزائر، فرع سطيف، مذكرة ماستر في العلوم التجارية'، تخصص بنوك، جامعة المسيلة، 2013،ص33.

[3]- أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية (المنشأة الاقتصادية، مصادر التمويل، تكلفة التمويل، التمويلات المتخصصة)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر 2008،ص 139-141.

- خلو التمويل من أسعار الفائدة المحددة والذي يؤدي إلى تخفيض تكلفة السلعة المنتجة وهذا يؤدي لانخفاض سعرها عند بيعها للمستهلك وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية.

- لا يحمل هذا الأسلوب في طياته أي آثار تضخمية، لأن نظام المشاركة لا يؤدي إلى خلق الائتمان ولا يساعد عليه وبالتالي تضيق فرص التضخم النقدي.

- تطبيق هذا الأسلوب يؤدي لانخفاض أو لانعدام التمويل بالقروض.

- يتميز بالمرونة وملاءمته لكافة التمويل في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي مما يساعد مؤسسات التمويل على القيام بدورها.

- لا يعتمد هذا الأسلوب كثيرا على الضمانات التي يتطلبها نظام الإقراض.

- تتميز الصيغ المختلفة للمشاركات الإسلامية بوضوحها وخلوها من أية تعقيدات فهي لا تحتاج إلى خبرات خاصة أو دراسات متعقمة.

- و من خلال ما تقدم في ما يخص أسلوب التمويل بالمشاركة فإن الموسوعة العملية والعملية للبنوك الإسلامية ترى في أسلوب التمويل بالمشاركة مقارنة مع باقي الأساليب أنه أكثر ضمانا لتحقيق النجاح للمشروعات الجديدة وخاصة منها الصغيرة.

المطلب الثاني: المضاربة

سنحاول التطرق إلى مفهوم المضاربة، أنواعها وأركانها وخطوات التمويل بها.

1- **تعريف المضاربة:** هي تقديم المال من طرف والعمل من طرف آخر، على أن يتم الاتفاق على كيفية تقسيم الربح، والخسارة (إن حدثت) تقع على صاحب المال، إلا إذا ثبت التعدي أو التقصير من جانب العامل، أو المضارب فإنه يضمن رأس مال المضاربة ويتلقى البنك الإسلامي الأموال من المدخرين بصفته مضاربا، بينما يدفعها إلى المستثمرين بصفته ربا للمال، وهذا ما يسمى بإعادة المضاربة[1].

2- **أنواع المضاربة:** تتمثل فيما يلي[2]:

- **المضاربة الثنائية:** هي المضاربة التي تكون فيها العلاقة ثنائية بين مضارب واحد يقوم بالعمل والجهد والإدارة، وبين رب مال واحد يقدم المال.

[1]-سليمان ناصر، مرجع سابق،ص158.

[2]-خضراوي عبد النور، مرجع سابق، ص34.

- **المضاربة الجماعية:** هي مضاربة تتعدد فيها الأطراف المشتركة في المضاربة بين أصحاب رؤوس الأموال وأرباب العمل والخبرة، ومن أمثلتها ودائعه المضاربة في البنوك الإسلامية.

- **المضاربة المطلقة:** هي مضاربة مفتوحة لا يرد في عقدها لأي شرط يحد من حرية المضارب في العمل سواء من حيث نوعيته أو مكانه أو مع من يتعامل.

- **المضاربة المقيدة:** هي مضاربة مغلقة تتضمن شروطا وقيودا تحد من حرية المضارب في التصرف في نوع النشاط أو السلعة أو المكان أو الزمان أو مع من يتعامل .

- **المضاربة المحددة المدة:** هي التي يتم التحاسب فيها على الأرباح عند تصفية العمل ورد رأس المال على رب المال.

- **المضاربة المستمرة:** هي التي يتم التحاسب فيها دوريا على الأرباح خلال فترة المضاربة قبل تصفيتها دون رد لرأس المال، هي صورة جائزة إذا تمت بالاتفاق بين الطرفين.

3- **شروط المضاربة:** نذكر منها ما يلي[1]:

- أن يكون رأس المال من النقد (الذهب والفضة).
- أن يكون رأس المال معلوما قدرا وصفه.
- أن يكون رأس المال عينا لا دينا في ذمة الضارب.
- أن يكون رأس المال للمضارب ليتمكن في العمل.
- أن يكون الرجح المشروط لكل واحد منهما (المضارب ورب العمل) جزءا شائعا نصفا أو ثلثا أو ربعا.
- يشترط في المضارب أن يكون أهلا للتصرف وأن يكون منفردا بالعمل وله أن يعمل في المضاربة دون قيود من رب المال.

[1]-زهير بن دعاس، عويسي أمين، صيغ التمويل الإسلامي بين الواقع والمأمول، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 04، جامعة المسيلة، دون سنة ص 245.

4- **أركان المضاربة:** للمضاربة ثلاث أركان وهي[1]:

-**الصيغة** هي التعبير عن إرادة العاقدين في التعاقد بالإيجاب والقبول.

-**أطراف العقد:** العاقدان وهما رب المال والمضارب الذي يعمل في العمل مع شرط أهلية التوكيل.

- **المحل:** يتكون من ثلاث أركان فرعية هي:

- **مال المضاربة:** يشترط فيه أن يكون عينا لا دينا، ونقدا، يسلم عند التعاقد قدرا وصفة.
- **العمل:** ويشترط فيه اختصاص المضارب به، والتقيد بالقواعد الشرعية في عمله.
- **الربح:** أن يكون معلوما بالحصة الشائعة من الربح وليس مبلغا محددا.

5- **خطوات التمويل بالمضاربة:** نلخصها كالآتي[2]:

- **تقديم الطلب:** يقدم العميل طلب التمويل بالمضاربة طلبا يبين هويته الشخصية وبياناته المالية للبنك الذي يقوم بالاستعلام عنه ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع المنوي تمويله.

- **دراسة انتمائية:** يقوم البنك بالتأكد من ربحية العملية، والقيام بدراسة سوقية لها، والتأكد من خبرة العميل وكفاءته ومدى قدرته على تسديد التزاماته.

- **اتخاذ القرار:** بعد الانتهاء من الدراسة وإصدار مذكرة شاملة عن الطلب، ترتفع إلى السلطة المفوضة باتخاذ القرار، التي تقوم بالموافقة عليه.

- **تنفيذ القرار:** بعد الموافقة على المشروع يقوم البنك والتعامل بتوقيع العقد، فيقدم البنك رأس المال بصفته، رب المال إلى العميل الذي يقوم بالعمل.

- **المتابعة العملية:** تتم متابعة المضارب أثناء فترة المضاربة من قبل البنك، عند عملية البيع والشراء الرئيسية بالإضافة إلى المتابعة ضمن فترات زمنية مناسبة، للتأكد من سير عملية المضاربة حسب شروط العقد.

---

[1]-محمد محمد المكاوي، مرجع سابق،ص175.

[2]-خضراوي عبد النور، مرجع سابق،ص36.

- **نتائج المضاربة:** في حالة حدوث ربح فهو يوزع بين الطرفين، حسب الاتفاق وفي حالة حدوث خسارة فإن رب المال البنك يتحملها كاملة ويخسر المضارب جهده ما لم تكن الخسارة ناشئة عن التعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط، فيتحملها عندئذ المضارب.

المطلب الثاني: صيغ أخرى للتمويل

سنتطرق في هذا المطلب لمجموعة من صيغ التمويل للاستثمار الإسلامي.

أولا: المرابحة

سنحاول التطرق إلى مفهوم المرابحة وأنواعها، أركانها، شروطها، وخطوات التمويل بها.

1- **تعريف المرابحة:** بيع المرابحة، هو البيع بالثمن الذي اشتريت به السلعة مع ربح معلوم، وهي أحد بيوع الأمانة وتقوم أساس على كشف رأس مال السلعة الذي اشتريت به كما يلزم البائع بيان العيوب التي حدثت بالسلعة ونقصها ورخصها[1].

2- **أنواع المرابحة:** وهي تنقسم إلى نوعين:

-**المرابحة البسيطة:** تكون بين طرفين أحدهما لديه سلعة ويرغب في بيعها للآخر بثمن آجل أكثر من الثمن العاجل، مثل البيوع التي تقوم بها التجار فهم يشترون السلعة ويحتفظون بها حتى يأتي من يرغب في شرائها فيبيعونه إياها بربح في العادة[2].

- **المرابحة المركبة:** تعرف أيضا بالمرابحة لأمر بالشراء أو المرابحة المصرفية، وهي طلب أحد العملاء من البنك شراء منتجات له يحددها العميل ويبين مواصفاتها على أن يقوم بشرائها من البنك مرابحة ويدفع الثمن إما نقدا أو على أقساط يتم الاتفاق عليها بين البنك والعميل[3].

3- **شروط المرابحة:** نذكر منها[4]:

- بيان جميع مواصفات السلعة وعدم إخفاء عيوبها.

---

[1]-فارس مسدور، التمويل الإسلامي، دار هومة، الجزائر، 2007،ص172.

[2]-حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، ط1، دار وائل، الأردن، 2010، ص180.

[3]-عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية،ط1،المعهد الإسلامي للبحوث والتدرؤيب،2004،ص153.

[4]-زهير بنن دعاس، عويسي أمين، مرجع سابق،ص245.

-بيان سعر السلعة الأصلي الذي اشتراها به البائع أساسا وماتم إضافته عليها من تكلفة، كالنقل والتخزين والضرائب.

-بيان مقدار الربح الذي يحدد كنسبة من ثمن السلعة وتكاليفها أو كقيمة نقدية.

-أن يكون البيع للسلعة عرضا مقابل نقود، ولا يجوز بيع النقود مرابحة أو السلعة بمثلها.

-بيان كيفية تسديد قيمة السلعة من قبل المشتري للبائع وكيفية نقل ملكية السلعة من قبل البائع للمشتري.

4- **أركان المرابحة:** يتكون عقد المرابحة من ثلاثة أركان وهي كالآتي[1]:

-**الصيغة:** الايجاب والقبول.

-**طرفي العقد:** البائع والمشتري.

-**المحل:** المتعاقد عليه.

5- **خطوات التمويل للمرابحة:** يمكن إجمال خطوات المرابحة فيما يلي[2]:

- يقوم العميل بتقديم طلب شراء سلعة معينة إلى البنك الإسلامي، هذا الطلب يجب أن يحتوي على عدة بيانات كمواصفات السلعة وقيمتها الإجمالية وغيرها.

- يقوم البنك الإسلامي بدراسة طلب العميل لمعرفة جدواه ومخاطره، من خلال مثلا دراسة القدرة المالية للعميل في سداد الثمن والتأكد من أن العملية تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، والقوانين السائدة وتختلف جوانب الدراسة من بنك لآخر.

- بعد دراسة البنك لطلب الشراء الذي تقدم بع العميل وموافقته، تلجأ بعض البنوك، تأخذ بإلزام الوعد إلى إبرام عقد وعد، حيث يعد فيه العميل البنك بشراء السلعة مرابحة بتكلفتها زائد الربح المتفق عليه.

[1]- خضراوي عبد النور، مرجع سابق، ص38.

[2]- مرجع نفسه، ص39.

- بعد توقيع عقد الوعد بين العميل والبنك ، حيث يستلم العميل السلعة حسب المواصفات المتفق عليها، وفي حالة مخالفتها للمواصفات يتحمل البنك كامل المسؤولية.

ثانيا: السلم

سنحاول التطرق إلى مفهوم السلم، شروطه، وأركانه وتطبيقاته.

1- **تعريف السلم:** هو بيع موصوف في الذمة ببذل يعطي عاجلا، ومعنى ذلك أنه يبيع آجل بعاجل، فالآجل هو السلعة المباعة التي يتعهد البائع بتسليمها بعد أجل محدد، والعاجل هو الثمن الذي يدفعه المشتري كاملا بمجلس العقد[1].

2- شروط السلم: وتتمثل فيما يلي[2]:

- أن يكون فيما يكن ضبط صفاته، من الهيكل والموزون.
- أن يصف المسلم فيه ما يختلف به الثمن اختلافا ظاهرا فيذكر جنسه ونوعه ولونه وحداثته ويذكر قدر المسلم فيه بالكيل في الكيل أو الوزن والموزون ذ.
- أن يحدث الثمن بدقة طبقا لمعايير عادلة للطرفين.
- أن يقبض المسلم إليه (العميل) رأس مال السلم في محل العقد قبل الافتراق.
- أن يشترط المسلم إليه أجلا معلوما، فلابد أن يكون الأجل مقدار بزمن معلوم.

3- **أركان السلم:** وهي[3]:

- **المتعاقدان:** هما البائع " المسلم إليه" والمشتري " المسلم".
- **الصيغة:** هي الإيجاب من طرف والقبول من الآخر.
- **المبيع:** أن يكون مؤجلا ومعلوما وموجودا ومكان تسليمه محددا " المسلم فيه".
- **الثمن:** يكون معلوما، حلال أي مقبوض في المجلس "رأس المال".

---

[1]-بوقرة بشرى بوحفص إسماعيل، إسترتيجية التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية، دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية "جدة"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2019،ص19.

[2]-محمد مكي بن سعد الجرة، الصناعات الصغيرة وطرق تمويلها في الاقتصاد الإسلامي، مجلة آفاق جديدة، العدد 02,1998، ص ص181- 182.

[3]-خضراوي عبد النور، مرجع سابق،ص40.

4- **تطبيقات بيع المسلم في البنوك الإسلامية:** يمكن أن يستخدم عقد السلم في عدة مجالات[1].

- **تمويل التجارة:** حيث يكون رب السلم ويكون التاجر المسلم إليه، والبضاعة المراد تمويلها شرائها السلم فيه، حيث يحصل التاجر على المال من البنك عاجلا مقابل تسليمه للبضاعة المتفق عليها آجلا.

- **الزراعة:** حيث يتم تقديم المال للمزارعين الذين يستخدمون هذه الأموال في رعاية مزروعاتهم طيلة الموسم، أي حتى قطف الثمار، ثم يقوم البنك بأخذ هذه الثمار وبيعها.

- **الصناعة:** يقدم البنك المال للصانع الذين يقومون بشراء المواد الأولية ودفع أجواء العمال لتصنيع السلعة من أموال السلم، ويقومون بتسليمها إلى البنك بعد تصنيعها هذا الأخير تكون لديه خطة لتصريفها.

ثالثا: الاستصناع

سنحاول التطرق إلى مفهوم الاستصناع، شروطه وأركانه وتطبيقاته.

1- **تعريف الاستصناع:** هو عقد يشتري له في الحال شيء مما يصنع صنعا يلتزم البائع بتقديمه مصنوعا بمواد من عند بأوصاف مخصوصة وبثمن محدد، وهو نوع من صيغ التمويل التي تعتمد على البيع ووفقا لهذا العقد يتم إجراء معاملة بيع البضاعة قبل أن تحضر[2].

2- **شروط الاستصناع:** تتمثل فيما يلي[3]:

- بيان جنس المستصنع ونوعه وقدره وأوصافه المطلوبة.
- أن يحدد فيه الأجل.

3- **أركان الاستصناع:** تتمثل في[4]:

---

[1]-خضراوي عبد النور، مرجع نفسه،ص41.

[2]-هاني منال، مرجع سابق،ص394.

[3]-إسماعيل خلف الله، مرجع سابق،ص65.

[4]- خضراوي هبد النور، مرجع سابق،ص43.

- **الصيغة:** الايجاب والقبول.
- **العاقدان:** الصانع هو المنفذ للصنعة والمستصنع وهو طالب الصنع.
- **المعقود عليه:** العين والعمل والثمن.

4- **تطبيقات الاستصناع** في البنوك الإسلامية: فتح عقد الاستصناع مجالات واسعة أمام المصارف الإسلامية لتمويل الحاجات العامة والمصالح الكبرى للمجتمع وللنهوض بالاقتصاد الوطني.

يستخدم عقد الاستصناع في صناعات متطورة وهمة جدا في الحياة المعاصرة كإستصناع الطائرات والقطارات والسفن ومختلف الآلات التي تصنع في المصانع الكبرى والعوامل البدوية.

ويطبق عقد الاستصناع كذلك الإقامة المباني المختلفة في المجتمعات السكنية والمستشفيات والمدارس والجامعات إلى غير ذلك مما يألف شبكة الحياة المعاصرة المتطورة.

يستخدم عقد الاستصناع عموما في مختلف الصناعات مادام يمكن ضبطها بالمقاييس والمواصفات المتنوعة، ومن ذلك الصناعات الغذائية (تعليب وتجميد المنتجات الطبيعية)[1].

[1]- عبد الرزاق حبيب، خديجة خالدي، أساسيات العمل المصرفي، مرجع سابق، ص259.

خلاصة:

تبين لنا من خلال هذا الفص أن البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية مصرفية واقتصادية واجتماعية تسعى لجذب الموارد المالية من الأفراد والمؤسسات، وتعمل على استخدامها بالطرق الشرعية، في إطار فلسفة الإسلام الاقتصادية التي تستمد منها خصائصها وأهدافها، وكذا مصادرها المالية.

كما تقوم أيضا على فكر اقتصادي مستقل للممارسة نشاطها المصرفي، وفق آليات لاستخدام المال واستثماره، تتسم بالكثير من المرونة في التطبيق والعدالة في توزيع الأرباح بين أطراف العملية الاستثمارية.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية لبنك السلام الجزائري
(فرع المسيلة 2015-2018)

تمهيد:

بعد أن رأينا صيغ التمويل في الاقتصاد الإسلامي و كيفية تطبيقها حسب الأجل من جهة و من طرف البنوك الإسلامية في مختلف القطاعات والآجال من جهة أخرى كدراسة نظرية سوف نرى في هذا الفصل كيفية تطبيق هذه الصيغ في الأنشطة التمويلية للبنوك الإسلامية من خلال دراسة حالة مصرف السلام الجزائري كدراسة تطبيقية نتطرق أولا إلى التعريف بمصرف السلام و استعراض هيكله التنظيمي و تحليل مكوناته بالإضافة إلى دراسة موارد البنك، كما نتطرق إلى تطور الصيغ التمويلية للبنك السلام و مدى مساهمته في تمويل الاستثمار وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: ماهية بنك السلام الجزائري

المبحث الثاني: الصيغ التمويلية المطبقة ببنك السلام الجزائري

المبحث الأول: ماهية بنك السلام الجزائري

سنحاول فيما يلي تقديم المؤسسة محل الدراسة و المتمثلة في مصرف السلام الجزائري من خلال التعريف به، و نشأته و هيكله التنظيمي وصولا إلى مصلحة التربص بتقديمها ومهامها و أبرز أهدافها.

المطلب الأول: تعريف مصرف السلام الجزائر[1]

مصرف السلام الجزائر بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملات، كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008 ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة برأس مال قدره 7.2 مليار دينار جزائري، يعتبر ثاني بنك إسلامي ينشط في السوق المصرفية الجزائرية بعد بنك البركة الجزائري الذي يمارس نشاطه منذ 1990 قد بدأ مصرف السلام الجزائر مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مبتكرة تاريخ 20 أكتوبر 2008، و يضم اليوم 18 فرعا موزعا عبر ولايات مختلفة من الوطن، مصرف السلام الجزائر يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى و متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تتبع من المبادئ و القيم الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري بغية تلبية حاجيات السوق و المتعاملين، و المستثمرين، و تضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة و الاقتصاد.

1. مهمة المصرف:

اعتمادا رفع معايير الجودة في الأداء لمواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية و الإقليمية و العالمية مع التركيز على تحقيق أعلى نسب من العائدات للعملاء و المساهمين على السواء.

2. رؤية المصرف:

[1] معلومات مقدمة من طرف البنك www.bankesalam.dz

الريادة في مجال الصيرفة الشاملة بمطابقة مفاهيم الشريعة الإسلامية، و تقديم خدمات و منتجات مبتكرة معتمدة من الهيئة الشرعية للمصرف.

3. **قيم المصرف:**

التميز، الالتزام و التواصل:

- **التميز:** إننا في مصرف السلام الجزائر نتبنى التميز كثقافة جماعية و فردية نسعى لتحقيقها بأعلى المعايير في كل ما نقوم به من أعمال، لذلك يعد دافعا لتحقيق أهدافنا.
- **الالتزام:** هو شعورنا بالمسؤولية على الاستجابة لكافة الحاجيات المطلوبة و المنتظرة من قبل متعاملينا و زملائنا.
- **التواصل:** لقد جعلنا من التواصل الخارجي أهم أولوياتنا لإدراكنا أنه الوسيلة المثلى لتقديم أفضل الخدمات لعملائنا.

منتجات المصرف:

يقترح مصرف السلام الجزائر مجموعة من منتجات مبتكرة مما صاغته الصيرفة المعاصرة و يحرص على تقديمها لك.

1. **عمليات التمويل:** مصرف السلام الجزائر يمول مشاريعك الاستثمارية، و كافة احتياجاتك في مجال الاستغلال، و الاستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية منها:

- المشاركة، المضاربة، الإجارة، المرابحة، الاستصناع، السلم، البيع بالتقسيم، البيع لأجل...الخ.[1]

2. **التجارة الخارجية:** مصرف السلام الجزائر يضمن لك تنفيذ تعاملاتك التجارية الدولية دون تأخير، حيث يقترح عليك خدمات سريعة و فعالة من:

- وسائل الدفل على المستوى الدولي: العمليات المستندية، التعهدات و خطابات الضمان البنكية.

[1] معلومات مقدمة من طرف البنك www.bankesalam.dz

3. **الاستثمار و الادخار**: هل ترغب في تنمية رأس مالك و استثمار فائض سيولتك؟ هل تريد الاستفادة من أفضل شروط موجودة في السوق؟ مصرف السلام الجزائر يقترح عليك حلول جذابة و آمنة من خلال: اكتتاب سندات الاستثمار، فتح دفتر التوفير (أمنيتي)، بطاقة التوفير (أمنيتي)، حسابات الاستثمار.
4. **الخدمات:** خدمة تمويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي الخدمات المصرفية عن بعد "السلام مباشر" خدمة "موبايل بنكغ" خدمة مايل سويفت "سويفتي" بطاقة الدفع الالكترونية "آمنة"، بطاقة الأمانات "أمان" خدمة الدفع عبر الانترنت "**EAmima**" خزانات الأمانات "أمان" ماكينات الدفع الآلي، ماكينات الصراف الآلي[1]...الخ.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك السلام الجزائري

يلعب الهيكل التنيظمي دورا أساسيا في توضيح مستويات المسؤولية داخل البنك وفي هذا الفرع سنحاول توضيح الهيكل التنظيمي لمصرف السلام الجزائري.

[1] معلومات مقدمة من طرف البنك www.bankesalam.dz

الشكل رقم "02" الهيكل التنظيمي لبنك السلام الجزائري

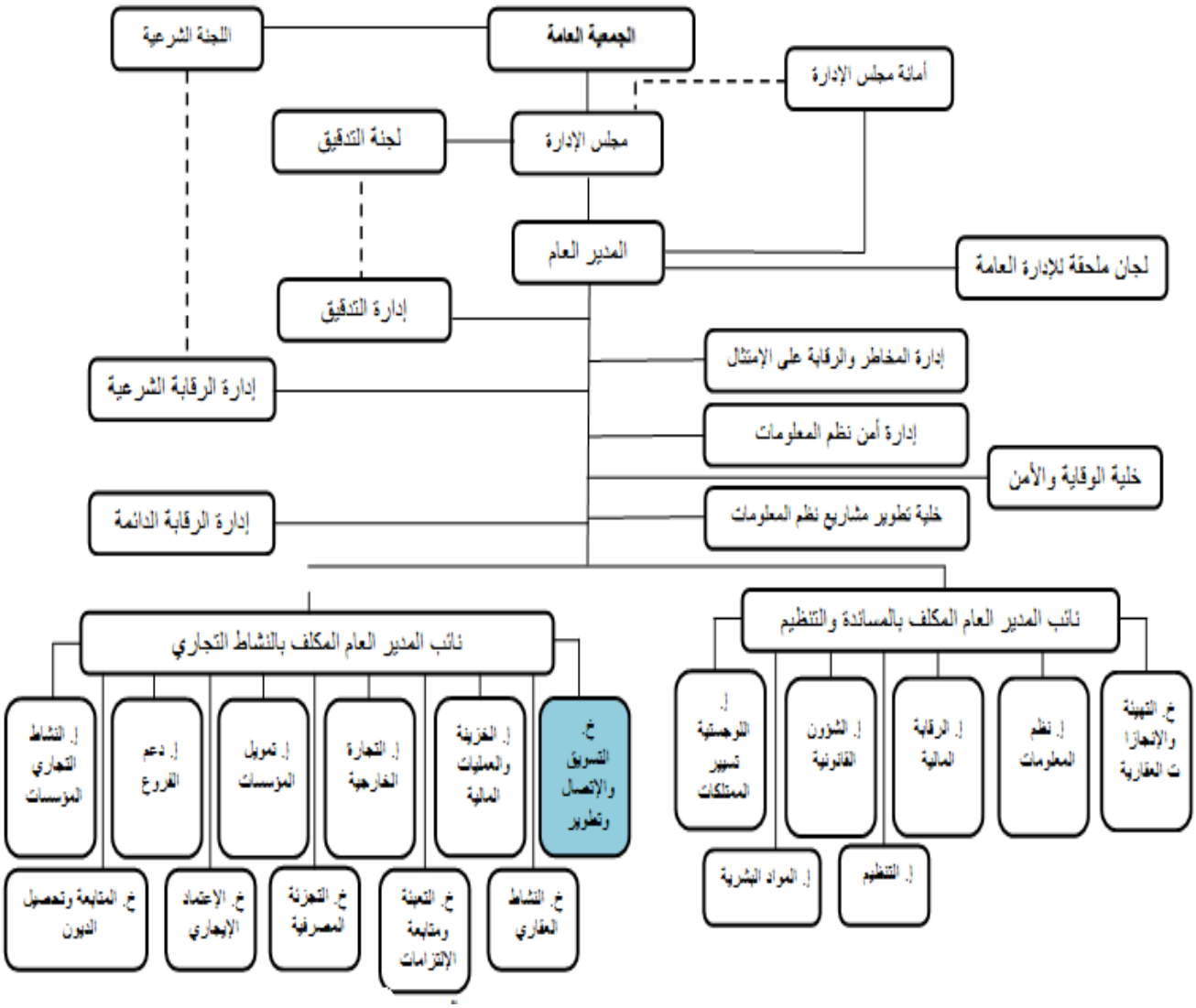

المصدر: من إعداد الطالبين من طرف وثائق مقدمة من طبنك السلام الجزائري.

مكونات الهيكل التنظيمي لبنك السلام

يتكون الهيكل التنظيمي مصرف السلام الجزائري من:

أولا: مجلس الإدارة

ويأتي في المقام الأول و يعمل على تحديد التوجهات الاستراتيجية للمصرف بكل احترافية من أجل تمكينه من تحقيق أهدافه المسطرة حيث اعتمد مجموعة من الوثائق و الأنشطة التي تضبط نشاط المصرف منها:

أ. النظام الداخلي لمجلس الإدارة.

ب.ميثاق الإدارة و الصلاحيات المعتمدين بتاريخ 15 أكتوبر 2015.

ت.استراتيجية المصرف (2019-2021) التي تم اعتمادها بتاريخ 13 ديسمبر 2018.

ث.السياسة الائتمانية وسياسة مخاطر السيولة و التشغيلية و مخاطر الامتثال التي تم اعتمادها في ديسمبر 2015.

ثانيا: الإدارة التنفيذية

وتأتي في المقام الثاني و تتكون من:

أ. هيئة الفتوى و الرقابة الشرعية:

وتشكل من كبار علماء الشريعة الإسلامية و الاقتصاد ممن لهم الإلمام بالعلوم الدينية و النظم الاقتصادية و القانونية و المصرفية و المعاملات الإسلامية، يتم تعيينهم من مجلس الإدارة و بموافقة الجمعية العادية للمصرف و هي المسؤولة الوحيدة عن إصدار الأحكام الشرعية لكل ما يتم رفعه إليها من قضايا و مواضيع متعلقة بالعقود التي يبرمها مع معامليه و القيام بالرقابة على كافة أعمال الإدارة و الفروع للتأكد من موافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية[1].

[1] معلومات مقدمة من طرف البنك www.bankesalam.dz

ب. مصلحة الأفراد:

يقدم مصرف السلام الجزائري سواء للأفراد أو الشركات خدمات تتوافق و معايير مصرفية معاصرة و تقنيات مبتكرة تتمثل في السلام مباشر، خدمة الاعتماد المستندي، سمارت بنكنغ...الخ.

ت. مصلحة الخدمات عبر الانترنت:

وتتمثل في بطاقة الدفع الالكتروني "آمنة" بطاقات الدفع الدولية السلام فيزا...الخ.[1]

المطلب الثالث: موارد بنك السلام –الجزائر

تنقسم موارد بنك السلام الجزائري كغيره من البنوك الإسلامية الأخرى إلى قسمين، موارد ذاتية (داخلية) و أخرى خارجية (أموال العملاء)، و التي سنحاول إبرازها في هذا الفرع على النحو التالي:

أولا: الموارد الذاتية (الداخلية)

وتتمثل الموارد الداخلية لبنك السلام الجزائري في:

1. **رأس المال:** وهو عبارة عن مصدر ذاتي أساسي لبدأ النشاط المصرفي حيث يمثل مجموع الأموال التي يتم دفعها من قبل المساهمين[2] لتأسيس المصرف ليتمكن من مزاولة نشاطه و أية إضافات مستقبلية تطرأ عليه تكون عن طريق طرح أسهم جديدة للاكتتاب.

   ويقدر رأسمال بنك السلام بـ 72 مليار أي ما يعادل 100 مليون دولار أمريكي.

2. **الاحتياطات:** وهي المبالغ التاي يتم تجنبها من أرباح المصرف لتدعيم المركز المالي لي، و تنقسم الاحتياطات إلى عدة أنواع هي:

   أ. الاحتياط غير قانوني (الاختياري): وهو الذي تقرره إدارة المصرف لمواجهة نفقات طارئة.

   ب. الاحتياط القانوني (الإجباري): و هو الذي تفرضه البنك المركزي ليبقى داخل المصرف وفقا للمادة 37 من القانون الأساسي لمصرف السلام الجزائري فإنه يتم

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك السلام الجزائري.

[2] www.alsalamalgeria.com

تخصيص نسبة 10% من النتيجة الصافية لتكوين الاحتياطي القانوني إلى أن يصل 10% من رأسمال المصرف.

ثانيا: الموارد الخارجية (أموال العملاء)

أ. حسابات الاستثمار:

وهي الحسابات التي ترد إلى البنك بهدف تحقيق الأرباح و ذلك من خلال قيام هذا الأخير بتوظيفها و استثمارها بصورة مباشرة أو غير مباشرة و تنقسم إلى نوعين هما:

1. حسابات الاستثمار العامة: هي التي تؤسس في ضوء قواعد المضاربة المطلقة حيث يودعها أصحابها في البنك ليتولى تشغيلها نيابة عنهم في أي مشروع من مشاريعه الاستثمارية دون تدخل منهم و توزع الأرباح كل حسب إيداعه.
2. حسابات الاستثمار الخاصة: وهي التي تؤسس في ضوء قواعد المضاربة المقيدة حيث يتم فيها توجيه الإبداعات إلى مجالات استثمارية اختارها أصحابها كالاستثمار في مجال السكن أو صناعة الدواء على أن يوزع العائد من هذه المجالات على إجمالي الودائع الاستثمارية الموجهة لكل مجال استثماري على حدة.
3. حسابات التوفير و الادخار: وهي تلك الحسابات التي يقوم أصحابها بفتحها لحفظ الأموال الزائدة عن استهلاكهم الحالي و ذلك بغرض ادخارها و توفيرها لظروف مقبلة، و يحق لهم حفظها كاملة أو جزء منها و تنقسم إلى قسمين:
   - حسابات تفوير بتفويض بالاستثمار: و تخضع لأحكام المضاربة.
   - حسابات توفير بدون تفويض بالاستثمار: و تخضع لأحكام القرض.
4. حسابات جارية: وهي تلك الحسابات التي يقدمها المصرف لعملائه من الأفراد و الشركات، و تمتاز بأنها لا تتقيد بأي قيد من القيود سواء عند السحب أو الإيداع، و لا تشارك بأي نسبة من أرباح الاستثمار و لا تتحمل أي مخاطر.

جدول رقم 01 يوضح تطور موارد البنك الذاتية (حقوق المساهمين) لبنك السلام الجزائري (2015-2018)

السنوات	2015	2016	2017	2018
حقوق المساهمين	14.301.000	15.381.000	16.563.000	17.305.000
نسبة التطور لسنة الأساس 2013 (%)	100	7.55	15.81	21

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام الجزائري خلال السنوات (2015-2018)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن حقوق المساهمين في تطور مستمر خلال 4 سنوات ففي سنة 2016 ارتفعت بنسبة 7.55% مقارنة بسنة الأساس (2013) أي ازدادت بمبلغ 1.080.000 دج كما تواصل هذا الارتفاع خلال 2017 و 2018 إلى أن بلغ أقصى حج له في سنة 2018 21% أي بمبلغ 17.305.000 دج أي بفرق يقدر بـ 3.004.000 دج.

هذا ما يعني أن البنك يحاول من زيادة موارد الداخلية من خلال توزيع النتائج الصافية من أجل رافع احتياطية و مؤوناته، و بالتالي رفع حقوق المساهمة التي تلعب دورا هاما في جعل البنك في وضعية مالية جديدة.

جدول رقم 02 يمثل تطور ودائع بنك السلام الجزائري من (2015 إلى 2018)

السنوات	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**
حسابات جارية	**7.503.315**	**11.483.179**	**19.008.462**	**20.869.577**
حسابات لأجل	**0**	**0**	**118.650**	**1.174.625**
تأمينات نقدية كضمان	**7.760.197**	**10.609.149**	**25.868.840**	**36.793.804**
تأمينات لتغطية إصدار الصكوك	**1.852.911**	**2.779.755**	**2.690.579**	**3.395.096**
حسابات التوفير	**2.253.596**	**4.101.081**	**6.026.287**	**7.762.247**

ودائع أخرى	37.737	111.072	4.364	619.945
المجموع	19.407.756	29.084.236	53.717.182	70.615.294

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام الجزائر (2015-2018)

نلاحظ من خلال الجدول أن إجمالي الودائع في تطور مستمر منذ سنة 2015 إلى 2018 في تزايد وهذا يبين الإقبال المتزايد للمودعين لدى بنك السلام الجزائري.

كما نلاحظ أن ارتفاع رصيد بنك السلام الجزائري يعود بشكل رئيسي لارتفاع التأمينات النقدية التي تغطي الاعتمادات و التحصيلات المستندية في إطار عمليات الاستيراد.

المبحث الثاني: الصيغ التمويلية المطبقة لبنك السلام الجزائري خلال السنوات 2015 إلى 2018

يقوم بنك السلام الجزائري بتمويل مشاريع الاستغلال و مشاريع الاستثمار باستعمال مجموعة من الصيغ لمعرفة خلال تطورها خلال الفترة (2015-2018) السابقة التمويلية، و تقتصر دراستنا لهذه الصيغ على الفترة (2015-2018) و الدور الاستثمار المنوط بها من خلال ثلاثة مطالب سنتطرق إليها من خلال هذا البحث.

المطلب الأول: تطور التمويل بصيغة الإيجارة و المضاربة

1. الإجارة:

هو عقد بين المصرف و المتعامل يؤجر المصرف بمقتضاه عينا موجودة في ملك المصرف عند التعاقد أو وصوفة في ذمة المؤجر تسلم في تاريخ محدد و هي نوعان:

أ. **إجارة منتهية بالتمليك:** وهي التي تنتقل فيها ملكية العين المؤجرة إلى المستأجر في نهاية مدة الإجارة (قد تكون العين المؤجرة مشتراة من المتعامل نفسه أو من طرف ثالث).

ب. **إجارة تشغيلية:** وهي التي تعود فيها العين المستأجرة إلى المؤجر في نهاية مدة لإجارة.

جدول رقم 03 يوضح تطور التمويل بصيغة الإجارة لدى بنك السلام الجزائري خلال (2015 إلى 2018):

السنوات	تمويل متوسط الأجل (بالإجارة)		تمويل طويل الأجل بالإجارة		إجمالي التمويل بالإجارة	
	المبلغ (دج)	النسبة	المبلغ (دج)	النسبة	المبلغ (دج)	النسبة
2015	4,629,949.00	80	1,157,487.00	19.9	5,787,436.00	100
2016	,251,490.00	80	1,812,872.0	19.9	9,064,362.00	100
2017	5,883,384.00	80	1,470,846.0	20	7,354,230.00	100
2018	7,551,087.00	80	1,887,771.0	19.9	9,438,858.00	100

المصدر: المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على معلومات مقدمة من طرف بنك السلام الجزائري (فرع المسيلة)

الشكل رقم 03 رسم بياني يوضح تطور صيغة الإجارة لدى بنك السلام الجزائري للفترة 2015-2018

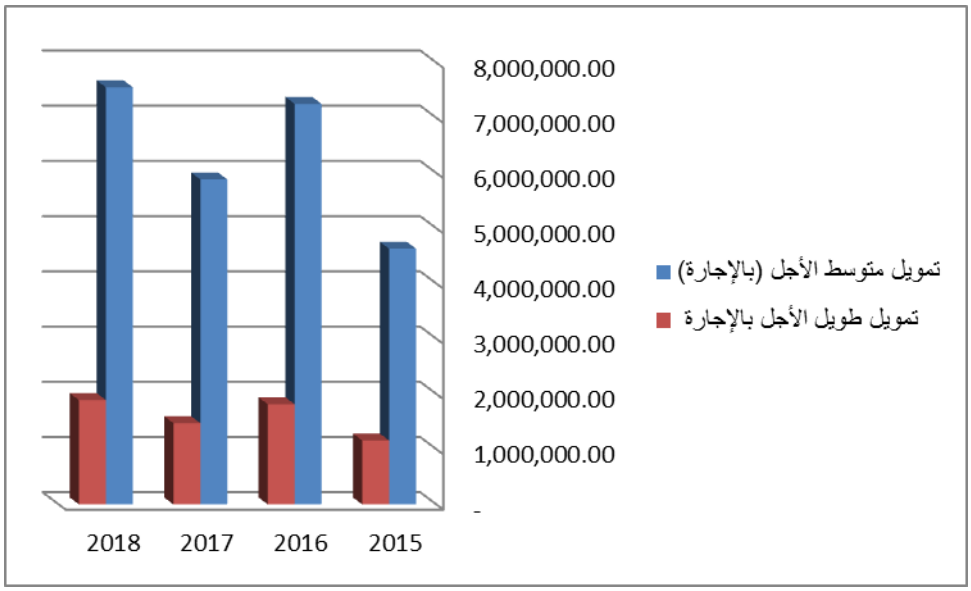

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على معلومات مقدمة من طرف بنك السلام الجزائري (فرع المسيلة)

من خلال الجدول و الشكل السابقين نلاحظ أن إجمالي تمويل بالإجارة في تطور مستمر بالاستناد سنة 2017 حيث بلغ إجمالي التمويل لسنة 2015 مبلغ 5.787.436

دج وارتفع سنة 2016 بمبلغ 3.276.926 دج عن سنة 2015 أي نسبة تقدر بـ 56.62% من إجمالي التمويل لسنة 2015.

و رغم هذا لارتفاع إلا أنه انخفض سنة 2017 ليصل إلى مبلغ 7.354.230 دج أي بنسبة تقدر بـ 27.07% مقارنة بسنة 2015 إلا إذا قارنا مبلغ هذا التمويل في سنة 20016 نجده أنه انخفض بمبلغ 1.710.132 دج لي نسبة 18.87% وقد بلغ ذروته في سنة 2018 ليصل إلى 9.438.858 دج أي ارتفع بنسبة 63.09% مقارنة بسنة 2015 خلال زيادة فروعه و العلاقة طردية بين الزيادة في الودائع و حجم التمويلات بصفة عامة.

2. المضاربة:[1]

المضاربة عقد شركة في الربح بمال من أحد الطرفين و عمل من الآخر وهي عقد مشروع ينظم التعاون الاستثماري بين رأس المال من جهة و العمل من جهة أخرى، بحيث يكون الربح الناتج عنها مشتركا و مشاعا بين طرفيها وفق ما يتفقان عليه، ويسمى الطرف الذي يدفع رأس مال (رب المال) ويسمى الطرف الذي عليه العمل (المضارب) أو (العامل) أو (المقارض).

المضاربة المطلقة:

هي التي يفوض فيها رب المال المضارب في أن يدير عمليات المضاربة دون أن يقيده بقيود، حيث يعمل فيها بسلطات تقديرية واسعة.

المضاربة المقيدة:

هي التي يقيد فيها رب المال المضارب بالمكان أو المجال الذي يعمل فيه و بكل ما يراه مناسبا بما لا يمنع المضارب عن العمل.

عقد المضارب لدى المصرف:

عقد مشاركة بين المصرف و المتعامل في صفقة أو مشروع يسهم يقوم المصرف بتمويله ويتكفل المتعامل بإدارته و تنفيذه على أن يوزع الربح بينهما بحسب النسب المتفق عليها.

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك السلام الجزائري.

جدول رقم 04 يوضح تطور التمويل بصيغة المضاربة لدى بنك السلام الجزائري خلال (2015-2018)

السنوات	تمويل متوسط الأجل بالمضاربة		تمويل طويل الأجل بالمضاربة		إجمالي التمويل بالمضاربة	
	المبلغ (دج)	النسبة (%)	المبلغ (دج)	النسبة (%)	المبلغ (دج)	النسبة (%)
2015	51,443	80	12,860	19.9	64,303	100
2016	80,572	80	20,143	20	100,715	100
2017	65,370	80	16,342	19.9	81,712	100
2018	83,900	80	20,975	20	104,875	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف بنك السلام الجزائري.

الشكل 04 رسم بياني يوضح تطور التمويل بصيغة المضاربة لدى بنك السلام الجزائري خلال (2015-2018)

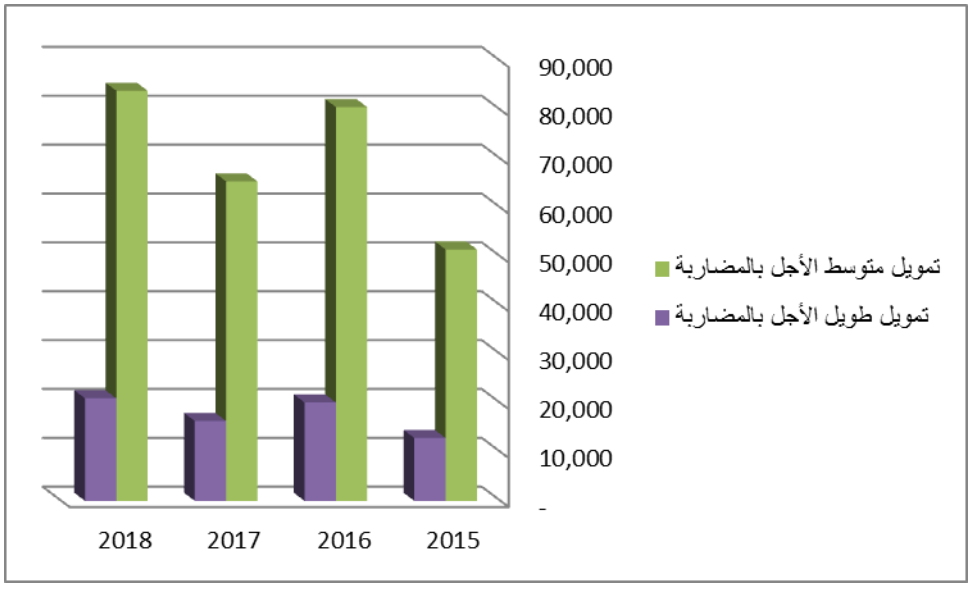

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف بنك السلام الجزائري.فرع المسيلة

من خلال الجدول و الشكل السابقين نلاحظ أن:

يلاحظ بالنسبة لإجمالي التمويل بالمضاربة في ارتفاع إذا استثنينا سنة 2017 بلغ سنة 2015 بمبلغ 64.303 دج و ارتفع سنة 2016 بمبلغ 36.412 دج عن سنة 2015

و نسبة تقدر بـ 56.6% ورغم هذا الارتفاع إلا أنه انخفض بنسبة 18.87% مقارنة بسنة 2016 أما إذا قارنا مبلغ هذا التمويل مع سنة 2015 نجده قد ارتفع بمبلغ 17.409 دج بنسبة تقدر بـ 27.07% وقد بلغ ذروته في سن 2018 ليصل إلى 104.875 دج أي ارتفع نسبة 63.09% مقارنة بسنة 2015.

ونلاحظ أيضا أن الانخفاض في إجمالي التمويل بالمضاربة لسنة 2017 نتيجة سياسة التقشف التي اعتمدتها الدولة من أجل الحد من انخفاض أسعار المحروقات.

المطلب الثاني: تطور التمويل بصيغة المشاركة و المرابحة

1. المشاركة:

صيغ المشاركة:

تنفذ صيغ المشاركة لدى المصرف من خلال شركة العقد و شركة الملك و تكون الشركة فيهما شركة دائمة أو متناقصة.

شركة العقد:

اتفاق اثنين أو أكثر على خلط ماليهما أو عمليهما أو التزاميهما في الذمة بقصد الاسترباح.

شركة الملك:

تملك اثنين فأكثر عينا أو دينا عن طريق الإرث أو الشراء أو الهبة أو الوصية أو نحو ذلك من أسباب التملك، و يكون كل منهما أجنبيا في نصيب صاحبه ممنوعا من التصرف فيه إلا بإذنه.

صيغة المشاركة لدى المصرف على أساس شركة العقد:

هي شركة يعقدها المصرف مع المتعامل حيث يسهم كل منهما في رأس مال صفقة أو مشروع على أن يقتسما الربح المحقق بناء على النسب المتفق عليها ضمن العقد، و تظل الشركة قائمة إلى انقضاء مدتها أو موضوعها.

صيغة المشاركة لدى المصرف على أساس شركة الملك:

هي صيغة يقوم من خلالها المصرف بناء على طلب المتعامل بمشاركته في شراء أو تملك عقار فيكون لكل منهما حصة شائعة في ملكيته وعلى أساسه ما يقوم المصرف بإيجار هذه الحصة إلى المتعامل إجارة منتهية بالتمليك.

المشاركة المتناقصة:

هي صيغة يقوم من خلالها المصرف بمشاركة المتعامل، في مشروع قائم أو بصدد الإنجاز على أن يقتسما الأرباح المحققة وفق النسب المتفق عليها، ويعد المصرف في إطارها المتعامل من خلال وعد منفصل أن يبيعه حصصه تدريجيا أو دفعة واحدة حيث يتنازل عنها بناء على طلب المتعامل بعقود بيع مستقلة و متعاقبة بالثمن المتفق عليه عند البيع.

فالمشاركة المتناقصة عبارة عن شركة يتعهد فيها أحد الشركاء بشراء حصة الآخر تدريجيا إلى أن يتملك المشتري المشروع بكامله، و تتكون هذه العملية من الشركة في أول الأمر، ثم البيع و الشراء بين الشريكين على أن لا يكون البيع و الشراء مشترطا في هذه الشركة.

جدول رقم 05 يوضح تطور التمويل بصيغة المشاركة لدى بنك السلام الجزائري خلال (2015 إلى 2018).

السنوات	تمويل متوسط الأجل بالمشاركة		تمويل طويل الأجل بالمشاركة		إجمالي التمويل بالمشاركة	
	المبلغ (دج)	النسبة (%)	المبلغ (دج)	النسبة (%)	المبلغ (دج)	النسبة (%)
2015	154,331	80	38,582	19.9	192,913	100
2016	241,716	80	60,429	20	302,145	100
2017	196,112	80	48,028	20	244,140	100
2018	251,702	80	62,925	19.9	314,627	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف بنك السلام الجزائري.

الشكل رقم 05 رسم بياني يوضح تطور صيغة المشاركة لدى بنك السلام الجزائري

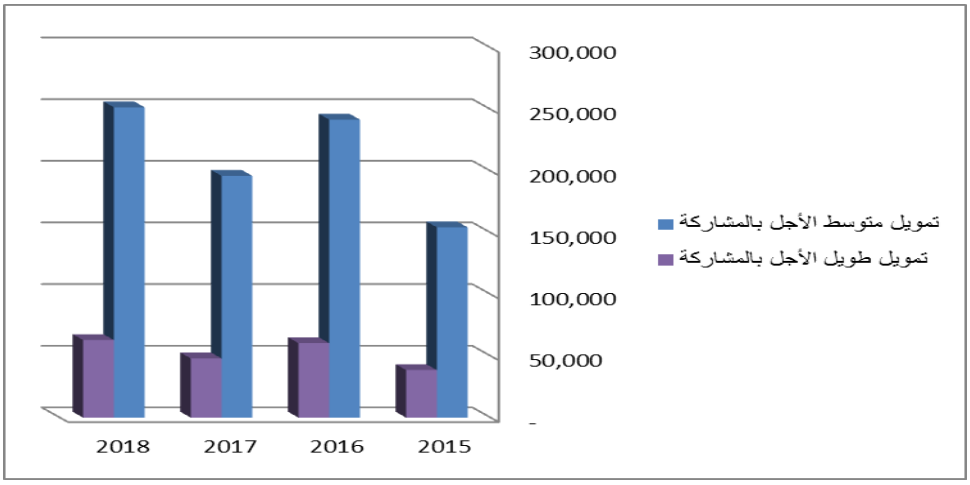

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف بنك السلام الجزائري.

من خلال الجدول و الشكل السابقين نلاحظ أن:

هناك تطور عام لإجمالي التمويل بالمشاركة من سنة لأخرى باستثناء سنة 2017 حيث بلغ إجمالي التمويل سنة 2015 مبلغ 192.913 دج و ارتفع سنة 2016 بمبلغ 109.232 دج عن 2015 و نسبة تقدر بـ 56.6% من إجمالي التمويل لسنة 2015، و رغم هذا الارتفاع إلا أنه انخفض في سنة 2017 ليصل إلى مبلغ 245.140 دج أي نسبة تقدر بـ 18.87% مقارنة بنظيره 2016 إلا إذا قارنا هذا التمويل بإجمالي التمويل سنة 2015 نجد أنه قد ارتفع بنسبة 27.07% أي بمبلغ 52.227 دج.

و كما نلاحظ أيضا أن انخفاض إجمال التمويل بالمشاركة سنة 2017 راجع إلى بداية السياسة التقشفية التي اعتمدتها الدولة من أجل الحد من تداعيات انخفاض أسعار المحروقات (التعليق استيراد التجهيزات...الخ).

2. المرابحة:

هي عملية شراء المصرف لأصول منقولة أو غير منقولة بمواصفات محددة بناء على طلب ووعد المتعامل بشرائها ثم إعادة بيعها مرابحة بعد تملكها و قبضها بثمن يتضمن التكلفة مضافا إليها هامش ربح موعود به من المتعامل.

فالعملية مكونة من وعد بالشراء ثم شراء البضاعة ثم بيعها مرابحة و من ثم فهي ليست من قبيل بيع الإنسان ما ليس عنده، لأن المصرف لا يعرض أن يبيع شيئا و لكنه يتلقى أمرا بالشراء و هو لا يبيع حتى يملك ما هو مطلوب و يعرضه على المشتري الآمر ليرى إذا كان مطابقا لما وصف أم لا، كما أن هذه العملية لا تنطوي على ربح ما لم يضمن لأن المصرف قد قبض البضاعة التي اشتراها فانتقل إليه الضمان.

جدول رقم 06 يوضح تطور التمويل بصيغة المرابحة لدى بنك السلام الجزائري خلال (2015 إلى 2018)

السنوات	تمويل متوسط الأجل بالمرابحة		تمويل طويل الأجل بالمرابحة		إجمالي التمويل بالمرابحة	
	المبلغ (دج)	النسبة (%)	المبلغ (دج)	النسبة (%)	المبلغ (دج)	النسبة (%)
2015	102,887	80	25,721	19.9	128,608	100
2016	161,144	80	40,286	20	201,430	100
2017	130,741	80	32,685	19.9	163,426	100
2018	167,801	80	41,950	19.9	209,751	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف بنك السلام الجزائري.

الشكل رقم 06 رسم بياني يتوضح تطور صيغة المرابحة لدى بنك السلام الجزائري (2018-2015)

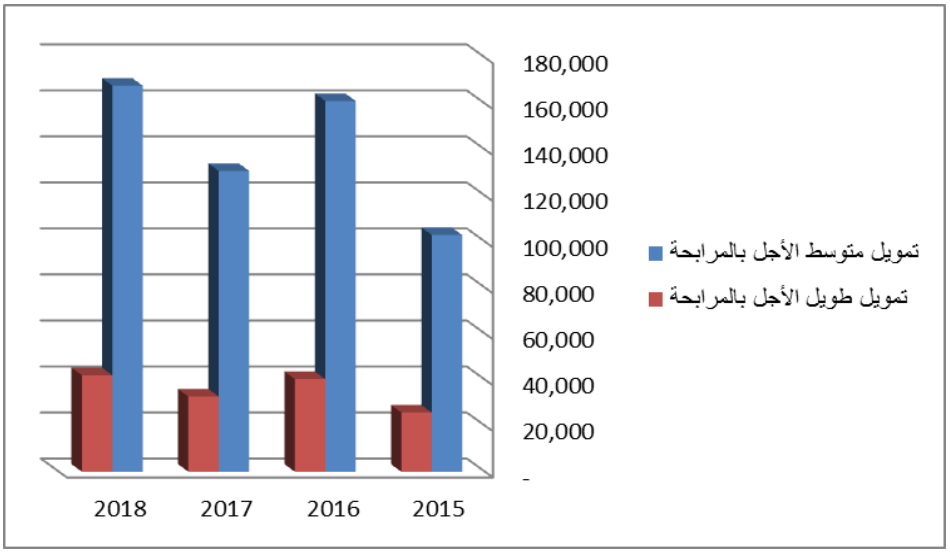

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف بنك السلام الجزائري.

من خلال الجدول و الشكل البياني نلاحظ أن:

هناك تطور عام لإجمال التمويل بالمرابحة من سنة لأخرى باستثناء سنة 2017 حيث بلغ إجمالي التمويل سنة 2015 مبلغ 128.608 دج و ارتفع سنة 2016 بمبلغ 72.822 دج عن سنة 2015 و نسبة تقدر بـ 56.6% من إجمال التمويل لسنة 2015، و رغم هذا الارتفاع إلا أنه انخفض في سنة 2017 ليصل إلى مبلغ 163.426 دج أي نسبة تقدر بـ 27.07% مقارنة بسنة 2015، إلا إذا قارنا مبلغ هذا التمويل مع نظريه في سنة 2016 نجده قد انخفض بنسبة 18.87% وقد بلغ ذروته في سنة 2018 ليصل إلى 209.751 دج أي ارتفع بنسبة 63.09% مقارنة بسنة 2015.

كما نلاحظ أن انخفاض في إجمالي التمويل نتيجة سياسة التقشف التي اعتمدتها الدولة من أجل الحد من تداعيات انخفاض أسعار المحروقات.

المطلب الثالث: تطور التمويل بصيغة الاستصناع

يعتمد المصرف في إطار التمويل عن طريق الاستصناع على صيغتين اثنتين بحسب موضوع التمويل:

صيغة الاستصناع و الاستصناع الموازي:

و نميز بين تطبيقين لهذه الصيغة بحسب موضوع الاستصناع:

1. صيغة الاستصناع و الاستصناع الموازي في المباني:

وهي صيغة يقوم من خلالها المصرف بناء على طلب المتعامل ببناء أو تهيئة عقار حسب المواصفات المحددة ضمن الطلب و المخططات المرفقة به ويعتمد المصرف في تنفيذ هذه العملية على عقدي استصناع منفصلين يكون أحدهما صانعا وفي الثاني مستصنعا، حيث ينعقد الاستصناع الأول بينه و بين المتعامل المستصنع فيكون صانعا بالنسبة إليهم، ثم يعقد المصرف استصناعا مع مقاول من أجل إنجاز المشروع فيكون مستصنعا استصناعا موازيا مع مقاول من أجل إنجاز المشروع فيكون مستصنعا في هذا العقد على أ يكون كل من العقدين مستقلا عن الآخر.

2. صيغة الاستصناع و الاستصناع الموازي في غير المباني:

وهي صيغة يقوم من خلالها المصرف بناء على طلب المتعامل بتصنيع سلع أو تجهيزات طبقا للمواصفات المحددة ضمن طلبه عن طريق عقد استصناع مواز للاستصناع الأول مع صانع يستصنع من خلال المصنوعات المطلوبة.

صيغة الاستصناع مع التوكيل بالبيع:

وهي صيغة يقوم المصرف من خلالها بشراء سلع أو تجهيزات مصنعة من قبل المتعامل ثم يوكله في بيعها بعد تسليمها، و علهي فإن هذه الصيغة تعتمد على عقدين: عقد استصناع يوكل المصرف فيه مستصنعا و المتعامل صانعا و عقد توكيل بالبيع يوك من خلاله المصرف المتعامل في بيع المصنوعات.

تعريف عقد الاستصناع:

هو عقد على بيع عين موصوفة في الذمة مطلوب صنعها.

جدول رقم 07 يوضح تطور التمويل بصيغة الاستصناع لدى بنك السلام خلال (2015-2018)

السنوات	تمويل متوسط الأجل بالاستصناع		تمويل طويل الأجل بالاستصناع		إجمالي التمويل بالاستصناع	
	المبلغ (دج)	النسبة (%)	المبلغ (دج)	النسبة (%)	المبلغ (دج)	النسبة (%)
2015	257,219	80	64,304	19.9	321,523	100
2016	402,860	80	100,715	20	503,575	100
2017	326,854	80	81,713	19.9	408,567	100
2018	419,504	80	104,876	20	524,380	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف بنك السلام الجزائر.

الشكل رقم 07 رسم بياني يوضح تطور صيغة الاستصناع لدى بنك السلام الجزائري خلال الفترة (2015-2018)

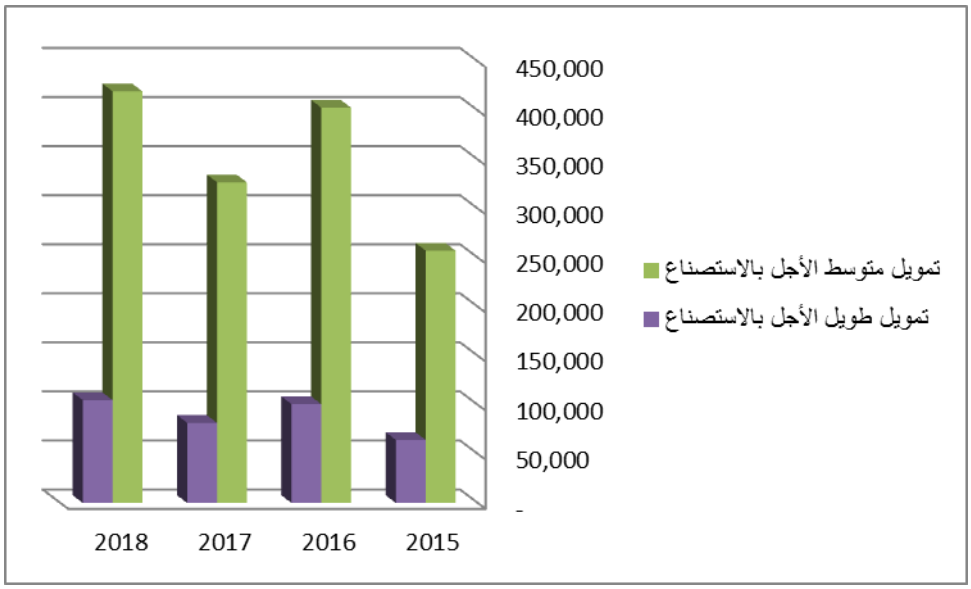

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف بنك السلام الجزائر.

من خلال الجدول والشكل السابق نلاحظ أن:

يلاحظ بالنسبة لإجمال التمويل بهذه الصيغة أنه مرتفع إجمالا إذا استثنينا سنة 2017 حيث بلغ سنة 2015 مبلغ 321.523 دج و ارتفع سنة 2016 بمبلغ 182.052 دج عن سنة 2015 و بنسبة تقدر بـ 56.62% من إجمالي التمويل بهذه الصيغة لسنة 2015، و رغم هذا الارتفاع إلا أنه انخفض في سنة 2017 ليصل إلى 408.567 دج أي تقدر نسبة الانخفاض بـ 18.86% مقارنة بسنة 2016 إلا إذا قارنا مبلغ هذا التمويل مع نظيره في سنة 2015 نجد قد ارتفع بنسبة 27.07% وقد بلغ ذروته سنة 2018 ليصل إلى مبلغ 524.380 دج أي ارتفع 2018 على التوالي 63.09% مقارنة بسنة 2015 28.35% أما من حيث آجال التمويل في الفترة (2015 إلى 2017) فترة الدراسة اعتمد بنك السلام الجزائري على توزيع التمويل بالاستصناع على الأجل المتوسط إذ بلغت نسب هذا الأخير إلى إجمالي التمويل 80% على التوالي و هذا ما يوضح تركيز البنك على الأجل المتوسط خلال السنوات السابقة أما بالنسبة لأجل الطويل فالبنك لا يركز عليه.

خلاصة الفصل:

بعد أن تطرقنا في هذا الفصل إلى التعريف ببنك السلام الجزائري و التطرق إلى موارده و صيغ التمويلية نستنتج ما يلي:

- أنه بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاتها.
- يعتبر ثاني بنك إسلامي ينشط في السوق المصرفية الجزائرية بعد بنك البركة الجزائري.
- يعتبر بنك السلام الجزائري بنك إسلامي لا يتعامل بالفائدة أخذا و عطاء.
- قبول الودائع بمختلف أنواعها.
- تمثيل الهيئات المصرفية المختلفة شريطة عدم التعامل بالربا و مراعاة قواعد الريعة الإسلامية في معاملات مع هذه البنوك.

خاتمة

الخاتمة:

استجابة لمتطلبات المجتمع الإسلامية و الحاجات الملحة برزت في ميدان التعامل المصرفي فكرة البنوك الإسلامية كون هذه الأخيرة تلتزم بمجموعة من الضوابط والأحكام الموافقة للشريعة الإسلامية فتميزت عن نظيرتها التقليدية بمعاملات تزرع في روح المتعاملين و العملاء الاستقرار و الراحة النفسية سواء في آلية عملها أو من حيث الأنشطة و الخدمات التي يقدمها أو من حيث الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها و ذلك من خلال توخي العدالة في أساليب التمويل التي يعتمدها.

و تعمل البنوك الإسلامية إلى جانب البنوك التقليدية غير أن ما يميزها عنها هو عدم التعامل بالفائدة أخذ و عطاء سواء كان ذلك في العمليات التمويلية أو الاستثمارية أو في تقديم الخدمات ، و لا تعتبر هذه الميزة الضابط الوحيد الذي يحكم عمل المصارف الإسلامية، إذ أن هناك مجموعة من الضوابط التي تراعيها أثناء أداء أعمالها و المتمثلة في منع الغرر، و الظلم، و تحريم اكتناز الأموال.

بالإضافة إل هذا تعتبر أداة مهمة وضرورية في عملية التنمية الاقتصادية و ذلك باعتبارها الهيئة الأكثر إسهاما في إمداد الاقتصاد بالتمويل اللازم في الوقت المناسب، نظرا لتمتعها بقدرة كبيرة في تجميع المدخرات و امتصاص الفوائض المالية كما تقوم بحفظ أموال المتعاملين معها، وذلك باستثمارها في المشاريع، و التي تحقق عائد يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و على هذا الأساس فإنها تنفرد بمجموعة متميزة من الأوعية الادخارية و الاستثمارية و كذلك تعدد الصيغ و الأساليب التمويلية.

و عليه استهدفت الدراسة عرض صيغ التمويل الإسلامي و مدى مساهمتها في تقديم حلول إبداعية لمشكلات تمويل الاستثمار و ما تساهم فيه من رفع الكفاءة و تحسين الأداء.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى جملة النتائج التالية:

1. تقوم البنوك الإسلامية على فكر اقتصادي متميز لممارسة نشاطها الاستثماري، وفق صيغ و أساليب لاستخدام المالي و استثماره، تتسم بالكثير من المرونة في التطبيق و العدالة في توزيع الأرباح بين اطراف العملية الاستثمارية مع شيء من التطوير يأخذ بعين الاعتبار ظروف و متطلبات العصر.
2. تقوم الصيرفة المالية الإسلامية على مبدأ عدم مخالفة المنتجات الإسلامية المقدمة للشرع و سلامتها من العيوب الشكلية للعقود.
3. إن للصيرفة الإسلامية أهداف عظيمة من أهمها إيجاد منتجات بنكية خالية من المخالفات الشرعية و التي تمكن من تنفيذ معاملات المسلمين وفقا لمعتقداتهم الدينية.
4. تميزت البنوك الإسلامية عن نظريتها التقليدية في أنها تقدم خدمات مالية و مصرفية و تستثمر الأموال وفق مبادئ الشريعة الإسلامية باعتماد أسلوب المشاركة في الربح و الخسارة كما تسعى من خلال الصيغ التي تعتمدها من مرابحة و مساومة و مضاربة و مشاركة و تجارة و سلم و استصناع، إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية على المستوى الجزئي والكلي و المالي و الاجتماعي بمرتجى التأسيسي لبناء اقتصاد مستقر.
5. نسبة الاستثمارات الحقيقية طويلة الأجل في بنك السلام الجزائري حيث لم تمثل عمليات التمويل الاستثماري طويل الأجل سوى نسبة محدودة من مجموع عمليات التمويل في هذه البنوك.
6. غياب المقرض الأخير للسيولة لدى البنوك الإسلامية، في ظل البنوك التقليدية، مما يفرض على هذه البنوك الاحتفاظ بنسب سيولة مرتفعة مما يؤدي إلى إضعاف عمليات التمويل الاستثماري طويل الأجل.

7. تؤدي مشكلة السيولة إلى إبعاد بنك السلام الجزائري عن ممارسة الأنشطة الاستثمارية طويلة الأجل إذ لم يتحتم توظيف جزء كبير من ودائعها في الاستثمارات.
8. حققت تجربة بنك السلام الجزائري نجاحا في العمل المصرفي الإسلامي بشكل عام، و هذا على الرغم من كون النظام المالي الجزائري لا يعمل وفق مبادئ الشريعة الجزائرية.
9. يعتمد بنك السلام الجزائري على الأدوات المالية (الإيجارة) شأنها شأن معظم البنوك الإسلامية لكونها أداة مالية إسلامية تعمل على توفير السيولة بدرجة عالية و بأقل درجة من المخاطر.
10. إن المؤشرات و الإحصائيات تبنى أن بنك السلام الجزائري قد حقق نتائج إيجابية و عوائد مرتفعة و هذا دل على شيء فيدل عن زيادة الطلب على المنتجات التمويلية التي يقدمها في إطار تمويل الاستثمار.

الاقتراحات:

بناء على النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح ما يلي:

- تنمية الصيرفة الإسلامية و منتجاتها لا يتم إلا بتكامل المنظومة التالية للبنوك، المؤسسات المالية و السوق المالي و البنك المركزي و المتعاملين الاقتصاديين فطوير قطاع المنتجات المالية الإسلامية وفق أدوات مالية جديدة غير مقلدة يتطلب ضرورة تخطي البنوك الإسلامية منافسة البنوك التقليدية في مجال طرح منتجات مالية جديدة و تقديم العروض الجاذبة للعملاء و المنافسة أكثر بابتكار منتجات جديدة متميزة.
- العمل على تطوير و إعادة صياغة معايير التمويل و الاستثمار الخاصة بالبنوك الإسلامية تتناسب مع طبيعتها و الصيغ التي تستخدمها.

- هناك ضرورة مالية و حاجة مصرفية لإنشاء سوق مالي إسلامي و سوق نقدية إسلامية نظرا لما توفر من حلول في سد حاجيات البنوك الإسلامية من التمويل و تخفيض المخاطر السوقية للمنتجات المتداولة فيه نتيجة زيادة عدد المتعاملين.
- إحداث إدارة البحث و التطوير في بنك السلام الجزائري و تفعيل دورها من أجل العمل على تطوير الأدوات المالية الإسلامية، و بما تتفق و تحقيق الأهداف المعلنة في القيام بعمليات التمويل الاستثمار طويل الأجل و المساهمة الحقيقية في تحقيق التنمية كالقضاء على مشكلة فائض السيولة.

آفاق الدراسة:

إن موضوع دراستنا و المتعلق بدور الصيرفة الإسلامية في علاج مشاكل تمويل الاستثمارات سيفتح آفاق دراسة العديد من المواضيع خاصة إذا توفرت المعطيات بشكل أوفر أهمها:

- البنوك الإسلامية و دورها في تعزيز القطاع المصرفي الجزائري.
- واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر و سبل تحسين تنافسيتها.
- متطلبات تأهيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر للتكيف مع المحيط الاقتصادي الجديد في الجزائر.
- مكانة منتجات الصيرفة الإسلامية في الأنظمة المالية غير الإسلامية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

1. أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية (المنشأة الاقتصادية، مصادر التمويل، تكلفة التمويل، التمويلات المتخصصة)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر 2008.

2. إسماعيل خلف الله، مدى نجاح البنوك الإسلامية واندماجها داخل الاقتصاد الجزائري، بمك البركة أنموذجا–ط1، دار الامام مالك للطباعة والنشر، دون بلد النشر، 2018.

3. حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، ط1، دار وائل، الأردن، 2010.

4. حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2013،

5. خديجة خالدي، عبد الرزاق بن حبيب، نماذج وعمليات البنك الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2016.

6. سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الإئتمان،ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2015.

7. السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير،ط1، دار الفكر، الأردن–عمان،2010.

8. صادق راشد الشمري، أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية،ط1، دار اليازوري،عمان،الأردن،2011.

9. طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سمارة، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، ط1، دار وائل للنشر، الأردن– عمان، 2013.

10. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية،ط1،المعهد الإسلامي للبحوث والتدرؤيب،2004.

11. عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، أساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2012.

12. فارس مسدور، التمويل الإسلامي، دار هومة، الجزائر، 2007.

13. فرحات غول، مدخل إلى الاقتصاد، دار الخلدونية،الجزائر،2017.

14. فيصل بوطيبة، مدخل لعلم الاقتصاد، جسور، للنشر والتوزيع،ط1، الجزائر، 2017.

15. قادري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية، التحكيم التجاري، ضمان الاستثمارات ،ط2، دار هومة، الجزائر،2006.

16. محمد محمود المكاوي، الاستثمار في البنوك الإسلامية، رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية 2011.

ثانيا: المذكرات

1. حميدي الشريف، دور الوكالة الوطنية، لتطوير الاستثمار في دعم وتطوير الاستثمار المحلي، دراسة حالة ولاية المسيلة، (2010-2018)، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة إسترتيجية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019.

2. خضراوي عبد النور، طرق تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك الإسلامية، دراسة قرض الإيجار في بنك البركة الجزائر، فرع سطيف، مذكرة ماستر في العلوم التجارية'، تخصص بنوك، جامعة المسيلة، 2013.

3. رانيا فراح، دور التمويل الإسلامي في دعم وتفعيل الاستثمار في الجزائر، دراسة حالة-بنك البركة- مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2019.

4. زيقم ايمان، دراسة قياسية لمحددات الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 1985-2015، باستخدام نموذج تصحيح الخطأ المتعددVECM، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017.

5. سامي سليم، نموذج مقترح للعلاقة بين ادارة المعرفة وإدارة الازمات، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، 2013.

6. صلاح الدين شريط، دور صناديق الاستثمار في سوق الاوراق المالية، دراسة تجربة جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2012.

7. لطرش كريمة، دراسة تحليلية للعلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص، دراسة حالة الجزائر 2001-2014، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2016..

8. مقداد اسمهان تحت عنوان ممارسات ادارة الموارد البشرية في القطاع الصحي، مذكرة تخرج شهادة ماجيستير، جامعة مستغانم، سنة 2016.

9. ميلود بن مسعودة، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008.

10. نبيلة عرقوب، محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي، دراسة نظرية قياسية، (1970-2009)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع القياس الاقتصادي ، جامعة الجزائر 03، 2012.

11. نحال أسماء، سياسة دعم وترقية الاستثمار في الجزائر، تجربة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDL، وذكرة ماستر في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي،2014، .

ثالثا: المجلات:

17. أحمد زكرياء صيام، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة،- الأردن كنموذج- مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العد،2005.

18. بوقرة بشرى بوحفص إسماعيل، إسترتيجية التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية، دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية "جدة"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2019.

19. حسيبة عليوات، يوسف قاشي، سياسة الاستثمارات في الجزائر، دراسة تحليلية تقيمية، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، العدد 2، جامعة البويرة، 2020.

20. حمزة فيشوش، مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، العدد01،جامعة محمد بوضياف المسيلة،2020،.

21. خولة عزاز، سعيدة ممو، صيغ التمويل الاسلامي كآلية لدعم ربحية البنوك الإسلامية، دراسة حالة بنك قطر الاسلامي، مع الإشارة إلى تجربة بنك البركة الجزائري، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد6، جامعة العربي تبسي، تبسة، مارس 2019.

22. زكرياء شعباني، البنوك الإسلامية، الحل الأمثل لمشاكل الأزمات المالية (الأزمة المالية العالمية، 2009 كمثال)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدل 2، جوان 2015.

23. زهير بن دعاس، عويسي أمين، صيغ التمويل الإسلامي بين الواقع والمأمول، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 04، جامعة المسيلة، دون سنة .

24. عادل عبد العظيم، اقتصاديات الاستثمار، النظريات والمحددات، مجلة جسر التنمية، العدد 67، 2007.

25. عبد الصمد سعودي، محاضرات في الصيرفة الإسلامية، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف المسيلة.2020.

26. محمد مكي بن سعد الجرة، الصناعات الصغيرة وطرق تمويلها في الاقتصاد الإسلامي، مجلة آفاق جديدة، العدد 02,1998.

27. هاني منال، واقع توافق الأساليب الرقابية لبنك الجزائر، مع خصائص البنوك الإسلامية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 03، جامعة البليدة، 2013.

خامسا: المواقع الالكتروني

1. www.bankesalam.dz

الملخص:

إن الاستثمار من المبادئ الأساسية في بناء اقتصاد البلدان حيث يعد أداة خاصة في مكافحة البطالة من خلال إعداد مناصب عمل وزيادة النمو الاقتصادي وهذا لما له من أثار على الاقتصاد الوطني إلا انه بالرغم من العمل الذي يقدمه الاستثمار مازال يعاني من عراقيل في الحصول على التمويل الأساسي وهو الأمر الذي يعد من السلبيات الأساسية التي تواجه الاستثمار بالخصوص في الدول المتخلفة وذلك لنقص مواردها المالية وضعف في الأسواق المالية.

حيث تمكنت البنوك الاسلامية أن تبرز في القطاع المصرفي لكون أن أغلب أحكامها من الشريعة الإسلامية وتلغي في معاملاتها الفوائد الربوية على غرار البنوك التقليدية التي تقوم أساس الفوائد في معاملاتها، فالمصارف الإسلامية تقدم التمويل بطريقة مشروعة كالمضاربة، المشاركة، المرابحة...إلخ، حيث أن علاقتها بعملائها علاقة مشاركة ومتجارة وليست علاقة دانية ومديونية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، التمويل، البنوك الاسلامية، صيغ التمويل الاسلامي

Summary

Investment is one of the basic principles in building the economy of countries, as it is a special tool in combating unemployment by preparing jobs and increasing economic growth, and this is due to its effects on the national economy, but despite the work provided by investment, it still suffers from obstacles in obtaining basic financing, which Which is one of the main negatives facing investment, especially in underdeveloped countries, due to the lack of their financial resources and weakness in the financial markets.

Where Islamic banks have been able to stand out in the banking sector because most of their provisions are from Islamic Sharia and cancel in their transactions usurious interests similar to traditional banks that base interest in their transactions. Its relationship with its clients is one of sharing and trading, not a close relationship and debt.

Keywords: investment, finance, Islamic banks, Islamic financing formulas